مقتطف الصحف الصهيونية

الخميس 1 شباط 2024

مقالات

جيروزاليم بوست: مستقبل غزة: كشف النقاب عن مناورة نتنياهو الاستراتيجية

بقلم بن كسبيت

تهدف خطة إسرائيلية سرية إلى إنشاء حكومة عسكرية في غزة وتعزيز العلاقات الإقليمية، وتتطلع إلى إقامة دولة فلسطينية مستقبلية وسلام مع المملكة العربية السعودية. وتتضمن المرحلة الأولى تشكيل حكومة عسكرية إسرائيلية شاملة في غزة للإشراف على المساعدات الإنسانية وتحمل المسؤولية عن السكان المدنيين خلال "الفترة الانتقالية".

بالتزامن، ستشهد المرحلة الثانية تشكيل تحالف عربي دولي يضم السعودية ومصر والمغرب والإمارات والبحرين وغيرها. ومن المقرر أن يكون هذا التحالف جزءًا من اتفاق تطبيع إقليمي أوسع، يدعم إنشاء "السلطة الفلسطينية الجديدة".

المسؤولون، الذين لا ينتمون إلى حماس ولا يرتبطون بشكل مباشر بحرس رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن)، سوف يرثون حكم غزة من إسرائيل، وتنتهي الإدارة العسكرية. ستحتفظ إسرائيل بالحق في إجراء عمليات أمنية في غزة على غرار عملياتها في الضفة الغربية كلما ظهرت احتياجات تشغيلية لمواجهة الإرهاب أو البنى التحتية الإرهابية.

أما المرحلة اللاحقة المشروطة باستقرار غزة ونجاح الكيان الجديد ("السلطة الفلسطينية الجديدة")، فتتطلب إجراء إصلاحات واسعة النطاق في يهودا والسامرة في ما يتعلق بعمل السلطة الفلسطينية، ومحتواها التعليمي، وإدارة الإرهاب.

المستقبل المحتمل للدولة الفلسطينية

إذا سارت هذه المرحلة بسلاسة ضمن جدول زمني محدد مسبقًا مدته من سنتين إلى أربع سنوات، فسوف تعترف إسرائيل بدولة فلسطينية محددة داخل أراضي السلطة الفلسطينية وتنظر في نقل الأراضي الإضافية التي لا تتطلب الاستيطان إلى تلك الدولة.

وهذه الخطة السرية، التي وضعها في إسرائيل ما يشار إليه بـ "مجموعة من رجال الأعمال"، تمت مشاركتها أيضاً مع شخصيات رسمية أميركية. ومن بين رجال الأعمال هؤلاء يرتبط العديد منهم ارتباطًا وثيقًا برئيس الوزراء نتنياهو، أحدهم مقرب بشكل خاص.

وتتماشى هذه المبادرة التي تمثل بالون اختبار نتنياهو مع جهود التسوية الشاملة في الشرق الأوسط التي تقودها الولايات المتحدة، وتشمل غزة والسلطة الفلسطينية والسعودية. وعلى الرغم من أن نتنياهو لا يشارك بشكل مباشر في هذه المناقشات (يفوض مستشاره الموثوق به رون ديرمر)، إلا أنه يتقدم ويتداول بشكل نشط هذه الأفكار، وهو قادر دائمًا على إنكار التورط المباشر من خلال نسبتها إلى "رجال أعمال".

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الخطة هي جزء من استراتيجية إسرائيل الأوسع "لليوم التالي"، إلى جانب العديد من المبادرات الأخرى. ويجري التنسيق من قبل منسق الأنشطة الحكومية في المناطق راسان عليان مع الجيش الإسرائيلي والشين بيت (جهاز الأمن الإسرائيلي) يقوم كل منهما بتطوير خططه الخاصة.

وهذا النهج يجسد أسلوب نتنياهو: نشر مبعوثين متعددين للقيام بمهام موازية في حين يظل هو نفسه غير ملتزم. مخطط رجال الأعمال هو الخطة الرئيسة التي يدرسها نتنياهو، ولكن من "مسافة آمنة" نموذجية لأسلوبه.

على سبيل المثال، في أوائل العقد الماضي، انخرط نتنياهو سراً في مفاوضات مطولة مع أبو مازن من خلال "قناة لندن"، بوساطة المحامي المقرب منه آنذاك اسحق مولكو، وممثل أبي مازن الشخصي حسين آغا. وأكد نتنياهو للرئيس أوباما أنه يسير في هذا المسار بموافقته لكنه بقي "على مسافة آمنة".

وقد تم دمج هذا النهج لاحقًا في المفاوضات التي قادها وزير الخارجية الأميركي جون كيري مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وتوجت باقتراح أميركي مفصل لإقامة دولة فلسطينية - وهو الاقتراح الذي وافقت عليه إسرائيل، في حين لم يرد أبو مازن بعد.

ويبقى السؤال: هل يستطيع نتنياهو أن يتجه نحو إجراء تاريخي ينهي الصراع في غزة ويمهد الطريق لقيام دولة فلسطينية مستقبلية إلى جانب اتفاق سلام تاريخي مع السعودية؟ ويبدو أن الاحتمالات معاكسة لذلك، نظرًا لتاريخ نتنياهو في التخلي عن مبادرات مماثلة قبل أن تؤتي ثمارها.

ومع ذلك، فمن الضروري أن نتذكر أن نتنياهو يدرك أن وقته محدود. وقد شوه هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول إرثه الحالي، وهي كارثة لم يسبق لها مثيل منذ تأسيس الدولة. إن التحرك نحو التوصل إلى اتفاق مع السعودية وإحراز تقدم على الجبهة الفلسطينية يمكن أن يغير الرواية التي يتركها وراءه، وإن كان ذلك في أوقات صعبة. القرار بيده.

* * *

جيروزاليم بوست: الجدل حول صفقة الرهائن مؤلم، والخلافات معقولة

إن كلا الحجج المؤيدة والمعارضة لدفع أي ثمن مقابل إطلاق سراح المحتجزين تنطوي على نقاط قوة ونقاط ضعف. ما هو الضروري الذي يفترض أن نأخذه في الاعتبار هو أن الاحتفاظ بأي من الموقفين صالح.

إن أولئك الذين ليس لديهم أحباء تحتجزهم حماس في غزة لا يستطيعون فهم الرعب الذي يعيشه المحتجزون أو المعاناة التي يعيشها أقاربهم. يمكننا أن نشعر بالحزن والأسى العميقين إزاء محنة المحتجزين، ويمكننا أن نتعاطف مع عائلاتهم ونتعاطف معهم، ولكننا لا نستطيع أن نشعر بألمهم حقًا. وبالتالي، لا يمكن لأحد منا أن يحكم عليهم على جهودهم لضمان عودة أحبائهم. معظمنا سيفعل الشيء نفسه لو كان إخوتنا أو أخواتنا، أمهاتنا أو آباؤنا، أبنائنا أو بناتنا الذين يقبعون في أحشاء غزة: تنظيم المظاهرات والوقفات الاحتجاجية، والضغط على السياسيين في العالم، والمطالبة في كل فرصة ومن كل مكبر صوت بأن على الحكومة "إعادتهم إلى المنزل الآن". والآن، ووسط دلائل متزايدة على أن بعض الاتفاقات للإفراج عن المحتجزين قيد الإعداد، يتعين على البلاد أن تتعامل مع السؤال التالي: "بأي ثمن؟"

بأي ثمن يجب أن توافق إسرائيل على الصفقة؟

وعلى حساب إفراغ السجون الإسرائيلية من السجناء الأمنيين الفلسطينيين، بما في ذلك القتلة الجماعيين، وهو ما يقال إنه أحد مطالب حماس؟، على حساب وقف الحرب بشكل دائم في غزة وانسحاب الجيش الإسرائيلي؟، هل هناك مطلب آخر لحماس؟، هذه معضلات صعبة للغاية.

يقول البعض، أي ثمن ضروري؛ ويقول آخرون: فكروا في العواقب الطويلة المدى؛ ستقول معظم عائلات المحتجزين، وهو أمر مفهوم، إنه لا يوجد ثمن باهظ للغاية، وأن حياة الإنسان تأتي قبل كل شيء، وبما أن إسرائيل كانت مهملة و"سمحت" بخطف مواطنيها من أسرتهم ومنازلهم، فإن عليها واجبًا حيال المحتجزين أنفسهم وأسرهم لدفع أي ثمن يطلبه الإرهابيون لإعادتهم إلى وطنهم. إلا أن آخرين يختلفون مع هذا الرأي قائلين إن إسرائيل يجب أن تكون على استعداد لدفع ثمن باهظ، ولكن ليس ثمناً باهظاً.

سيقولون إن على إسرائيل أن تكون مستعدة لإطلاق سراح بعض السجناء الأمنيين، لكن لا تفتح السجون وتطلق سراحهم جميعا؛ أن إسرائيل يجب أن تكون على استعداد لوقف القتال لبضعة أسابيع أو حتى أشهر، ولكن دون سحب قواتها من غزة أو إعلان نهاية الحرب، لأن ذلك يعني في الأساس بقاء حماس في السلطة، في مكانها حتى تتمكن من توجيه ضربة إلى يوم آخر.

ووفقاً لهذه الحجة فإن دفع ثمن باهظ من شأنه أن يعيد العشرات من المحتجزين إلى ديارهم في الأمد القريب .وهي نتيجة مباركة .ولكنه يعرض للخطر مئات بل وآلافاً من الإسرائيليين الآخرين في المستقبل. أولاً وقبل كل شيء، كما يقولون، فإن هذا النوع من الصفقات سيظهر أن احتجاز المحتجزين يؤتي ثماره، مما يجلب حافزاً إضافياً إلى أيدي حماس وغيرها من الجماعات = لاختطاف المزيد من الإسرائيليين، سواء هنا أو في الخارج.

ثانياً، تقول هذه الحجة إنه إذا أعادت إسرائيل = المتشددين إلى الشوارع مرة أخرى، فإنها تدعو إلى المزيد والمزيد من الإرهاب. ويقولون إن ما عليك فعله هو إلقاء نظرة على عمليات تبادل الأسرى السابقة، مثل اتفاق جبريل = عام 1985 الذي شهد إطلاق إسرائيل سراح 1150 سجينًا - بما في ذلك مؤسس حماس أحمد ياسين - مقابل ثلاثة إسرائيليين. أو صفقة جلعاد

شاليط عام 2011 التي شهدت إطلاق سراح شاليط مقابل 1027 سجينًا أمنيًا، بما في ذلك زعيم حماس يحيى السنوار. ما هو عدد الوفيات التي يتحمل ياسين والسنوار مسؤوليتها؟

* * *

جيروزاليم بوست: ضد لعبة الأرقام في غزة - رأي

بقلم آري زيفوتوفسكي

تستهدف إسرائيل الإرهابيين، لكن بفضل حماس تقع في بعض الأحيان خسائر جانبية في صفوف المدنيين؛ وتستهدف حماس المراكز المدنية، ولكن بفضل الجهود الكبيرة التي تبذلها إسرائيل، انخفض عدد الضحايا.

إنها سمة منتظمة لتقارير وسائل الإعلام الأجنبية، ومن هناك، تشق طريقها إلى هتافات المتظاهرين المناهضين لإسرائيل في العالم وإلى المعلقين السياسيين مثل توماس فريدمان. وتسلط التقارير الإخبارية الضوء على الادعاءات القائلة إنه منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، قُتلت أعداد كبيرة من سكان غزة على يد إسرائيل، ومن بينهم نسبة عالية من الأطفال.

بعض وسائل الإعلام، وعادة ما تكون أقل عدائية، تذكر عدد الإسرائيليين الذين قُتلوا، وغالبًا ما تفشل في ذكر من بدأ الحرب (حماس) والطريقة الوحشية التي قُتل بها الإسرائيليون (معظمهم من المدنيين، بدءًا من الرضع إلى كبار السن) وأُسيئت معاملتهم. ثم يعزون بعض الأهمية لمقارنة الأرقام، ويختتمون في كثير من الأحيان باتهام إسرائيل برد غير متناسب. هناك العديد من المشكلات التي تحتاج إلى معالجة في ما يتعلق بـ"لعبة الأرقام" هذه.

المسألة الأولى تتعلق بعدم جدوى مقارنة أعداد الضحايا. إن الاتجاه السائد في إحصاء الضحايا نهج خاطئ. لقد اندلعت الحرب الحالية بسبب هجوم حماس وراح ضحيته 1200 إسرائيلي وأسر أكثر من 200 آخرين في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، وقد ارتكب الهجوم جيش يتكون من خمسة آلاف من المسلحين وغير المسلحين، يدعمهم ما يتراوح بين 20 ألف إلى 50 ألف آخرين في غزة. إذا لم تفعل إسرائيل شيئاً، فإن حماس ستفعل ذلك مرة أخرى، وقد صرحوا بذلك علناً في العديد من المنتديات. لذا، وكوسيلة للدفاع عن النفس والبقاء، يجب على إسرائيل أن تقضي على هؤلاء.

والآن، لنفترض أن إسرائيل لديها جيش رائع وتستطيع قتل كل هؤلاء من دون خسارة جندي ومن دون الإضرار بأي مدني، فهل يمكن لأي شخص أن يجادل بأن الخلل في الأعداد أمر غير أخلاقي؟، فهل ستُتهم إسرائيل حينئذ برد غير متناسب؟ .

وفي الواقع، في هذا السيناريو، فإن عدد القتلى من سكان غزة سوف يتجاوز بكثير عدد الإسرائيليين الذين قتلوا. وسيكون عدد القتلى من سكان غزة رقما كبيرا. لكنه سيمثل دفاعاً مشروعاً عن النفس لا جدال فيه. وبالتالي فإن الأرقام في حد ذاتها ليست القضية الحاسمة.

لسوء الحظ، هذا السيناريو موجود في العالم المثالي. إن إسرائيل تخوض حربا وحشية في العالم الحقيقي. وفي ذلك العالم، وعلى الرغم من الجهود الشجاعة لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين، فإن القوات الإسرائيلية ليست مثالية، والإرهابيون يقاومون، وحماس تختبئ وراء مواطنيها المدنيين، بما في ذلك الأطفال. وفي هذه الحرب الواقعية، ومن أجل حماية نفسها من تكرار ما حدث في 7 تشرين الأول/أكتوبر، لا تزال إسرائيل بحاجة إلى القضاء على عشرات الآلاف.

ومن خلال القيام بذلك، ستتكبد إسرائيل خسائر، وستكون هناك حتماً خسائر جانبية للسكان المدنيين في غزة. وإذا أخذنا في الاعتبار هدف القضاء على الإرهابيين، وهو الهدف الذي لا يمكن انتقاده، فمن المعقول الافتراض أنه حتى لو نجحت إسرائيل في تقليل الخسائر في صفوف المدنيين، فسيظل هناك خلل في عدد الضحايا. لكن هذا التفاوت له ما يبرره. وبالتالي ليس هناك أي معنى في عرض هذه الأرقام – فهناك الكثير من الأشرار لدرجة أنه من المبرر تماماً أن تقتل إسرائيل عدداً كبيراً من الإرهابيين.

المسألة الثانية تتعلق بالقصد والنتائج. وقد يكون إحصاء الأمور مهماً .ليس من حيث عدد الضحايا، بل من حيث عدد الأبرياء الذين تستهدفهم إسرائيل وعدد الأهداف التي تستهدفها حماس. والجواب هنا واضح للغاية: إسرائيل لا تستهدف أي شيء أو القليل جدًا. استهدفت حماس وقتلت عدة مئات من المدنيين الإسرائيليين في 7 أكتوبر/تشرين الأول (وقتلت أيضًا العديد من المدنيين على مدى السنوات العديدة الماضية) وتواصل (وأيضًا بشكل منتظم قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول) استهداف المدنيين الإسرائيليين بإطلاق صواريخ عشوائية من آلاف الصواريخ على المراكز السكانية الإسرائيلية. .

وتستهدف حماس أيضاً المدنيين في غزة، إما بشكل مباشر عندما يُنظر إليهم على أنهم "خونة" أو ببساطة عن طريق استخدامهم بشكل خسيس كدروع بشرية والقتال من داخل المراكز المدنية. إن إسرائيل، بفضل قوتها النارية الهائلة، قادرة بالفعل على قتل العديد من سكان غزة؛ لكن إسرائيل لا تفعل ولم تفعل قط ما تفعله حماس. إسرائيل لا تقتل المدنيين، وهذا ليس هو القصد أبداً. وفي الواقع، تحذر إسرائيل المدنيين من الابتعاد عن مناطق النزاع. إن الخسائر في صفوف المدنيين في غزة هي إلى حد كبير نتيجة استهتار حماس بالحياة البشرية مثل استخدامها كدروع بشرية ومنعها من إخلاء مناطق القتال.

مسألة النوايا هذه ذات صلة بكيفية معاملة كل جانب للمدنيين على الجانب الآخر وكيفية تعاملهم مع المدنيين التابعين لهم. إسرائيل تحمي مواطنيها. فهي تبني الملاجئ وتستثمر موارد كبيرة في الدفاع عن سكانها المدنيين، على سبيل المثال من خلال نظام القبة الحديدية المضاد للصواريخ. حماس تفعل العكس تماماً. لا توجد محاولة أو حتى واجهة لمحاولة حماية أي شخص آخر غير مقاتليهم، الإرهابيين.

بل هو في الواقع العكس تماما – فهم يستخدمون سكانهم كدروع بشرية، ويعملون من المدارس والمساجد والمستشفيات. وقد تم استخدام مليارات الدولارات التي تم تحويلها إلى غزة من قبل كيانات أجنبية كمساعدات إنسانية لبناء شبكة واسعة من الأنفاق حيث يختبئ الإرهابيون، مما يترك السكان فوق الأرض مكشوفين وبدون حماية.

وبعبارة أخرى، تستهدف إسرائيل الإرهابيين، ولكن بفضل حماس هناك في بعض الأحيان خسائر جانبية في صفوف المدنيين؛ وبينما تستهدف حماس المراكز المدنية، لكن بفضل الجهود الكبيرة التي تبذلها إسرائيل، انخفض عدد الضحايا. وبالتالي، إذا أرادت إحدى وسائل الإعلام مقارنة الخسائر في صفوف المدنيين، فيجب أن تُنسب الخسائر في صفوف المدنيين في غزة، بما في ذلك الأطفال، إلى عمود حماس.

المسألة الأخيرة التي يجب أخذها في الاعتبار هي صحة الأرقام. المصدر الوحيد لعدد الضحايا في غزة هو الوزارات التي تسيطر عليها حماس. وأولئك الذين يقتلون، ويغتصبون، ويقطعون الرؤوس، ويحرقون الضحايا، ويرتكبون فظائع أخرى لا توصف، قادرون أيضًا على الكذب. وهم يفعلون. لا تملك إسرائيل والعالم وسيلة للتحقق بشكل مستقل من عدد القتلى في غزة، ولكن من المعقول للغاية افتراض أن هذا الرقم مبالغ فيه للغاية. على سبيل المثال، هل يشمل إحصاء حماس "الرسمي" ما

يقرب من 500 شخص ممن (لم يقتلوا) في المستشفى الذي (لم) تقصفه إسرائيل؟ إن الاعتماد على حماس في الأرقام هو أمر سخيف بشكل واضح.

مع أخذ هذه النقاط الثلاث في الاعتبار، فإن لعبة الأرقام لا معنى لها ولا ينبغي أن تلعبها أي وسيلة إعلامية مسؤولة.

والإجابة التي كان ينبغي أن تعطى على السؤال البغيض الذي طرحه كاتب العمود في صحيفة نيويورك تايمز توماس فريدمان ووزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في دافوس في 17 يناير واضحة. وتساءل فريدمان: "نظراً للخسائر الكبيرة في صفوف المدنيين في غزة: هل حياة اليهود أهم من حياة الفلسطينيين والمسلمين، وحياة المسيحيين الفلسطينيين، نظراً لعدم التماثل المذهل في عدد الضحايا؟ [هكذا]" كان ينبغي أن يكون الرد هو سؤال حماس: هل حياة الإرهابيين أكثر أهمية من حياة المدنيين؟ وأفعالهم تقدم الإجابات اللازمة.

* * *

جيروزاليم بوست: الحرب بين إيران وإسرائيل بالوكالة - رأي.

بقلم سالم الكتبي

لا شك أن هناك صراعاً واضحاً بين إيران ووكلائها من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى؛ إن مشهد الفوضى الحالي في الشرق الأوسط ليس غريبا في ظل ما حدث خلال العقدين الماضيين. لكن الفوضى بلغت ذروتها، وباتت معالمها وأحزابها أكثر وضوحا من أي وقت مضى. تفتح إيران ووكلاؤها وأذرعها \ جبهات جديدة بسرعة. ولم يعد الأمر يقتصر على الأهداف الإسرائيلية والأميركية. لقد شهدنا المغامرة الأخيرة المتمثلة في ضرب أهداف داخل باكستان. وأعربت إسلام آباد عن غضبها إزاء انتهاك سيادتها وردت بقوة وسرعة على السلوك الإيراني المتهور.

هناك صراع واضح بين إيران ووكلائها من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى. ومن المرجح أن يتصاعد هذا الصراع في المستقبل القريب، خاصة مع اشتداد العمليات الخاصة التي يشنها عبد الملك الحوثي.

يعد مقتل خمسة مستشارين بارزين للحرس الثوري الإيراني في سوريا ضربة استخباراتية أخرى ذات تداعيات خطيرة. ويعكس مدى تعرض تحركات قادة الحرس الثوري لعمليات المراقبة التي تقوم بها أجهزة المخابرات الإسرائيلية. وفي الوقت نفسه، فإنه يسلط الضوء على ضعف وعدم كفاية القدرات الاستخباراتية الإيرانية. وهذه ليست العملية الأولى من نوعها. ويأتي ذلك بعد خروقات أمنية متكررة داخل إيران. وتؤكد كل هذه الأحداث أن ضعف إيران الأساسي يكمن في قدراتها الاستخباراتية، ربما بسبب تفوق إسرائيل التكنولوجي في المراقبة والتتبع.

تشير الخروقات الاستخباراتية المتكررة على مدى السنوات الماضية، وتستهدف على وجه التحديد المواقع والأفراد الإيرانيين الذين يُفترض أن لديهم مستويات عالية من إجراءات الحماية، بشكل متكرر إلى وجود ثغرات أمنية غير مكتشفة أو يصعب معالجتها. وهذا ليس بالأمر السهل بالنسبة للجانب الإيراني. إن الاستهداف الإسرائيلي المتكرر لشخصيات إيرانية في سوريا قد يقلل من الوجود الإيراني، على الأقل على المستويات القيادية، التي ثبت أنه من الصعب حمايتها بشكل كاف.

إيران تريد إيصال رسالة مفادها أنها تستطيع إشعال الشرق الأوسط أو تهدئة؛ ويمكن أن تساهم الضربات الإسرائيلية ضد شخصيات إيرانية رفيعة المستوى في ردع النظام الإيراني ووكلائه. قيادة النظام ووكلاؤها تعطي الأولوية لبقائهم قبل كل شيء.

إن بقائهم يرمز إلى النصر والصمود وشعارات أخرى. والعكس صحيح تماما. ولا شك أنه ستكون هناك مراجعات أمنية سريعة لتثبيت القادة المكشوفين الذين تستهدفهم إسرائيل، سواء في العراق أو سوريا أو لبنان أو اليمن أو الأراضي الفلسطينية. ولا نعتقد أن ضربات الموساد الإسرائيلي في هذا الصدد لها علاقة مباشرة بما يحدث في غزة. ومن المرجح أن تكون هناك خطة للرد على إيران ومحاولة مواجهة تهديداتها المتزايدة، خاصة في ما يتعلق بسلوكيات الأذرع التي سعت إلى استهداف إسرائيل خلال حرب غزة.

والأمر الواضح الآن هو حرب غير مباشرة بين إيران وإسرائيل. ولم يعد دور إيران في دعم الأذرع بالأسلحة والمعدات وفي التخطيط للهجمات وتنفيذها خفيا. وقد تم رفع الغطاء، أو على الأقل معظمه، مع تفاخر المسؤولين الإيرانيين علناً بتزويد حماس بالأسلحة والمعدات والتدريب. وهناك كنز من المعلومات والأسرار في هذا الصدد في حوزة الولايات المتحدة التي التزمت الصمت لسنوات حول الدور الإيراني، ربما على أمل إحياء الاتفاق النووي أو التهرب من مسؤولية الرد على التهديدات الإيرانية.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك الموقف الأميركي تجاه جماعة الحوثي التي سارعت إدارة بايدن إلى رفعها من قائمة الإرهاب. وحاولت واشنطن بشتى الطرق إقناعها بالكف عن سلوكها الفوضوي والتخريبي. لكنها سرعان ما أدركت خطأ حساباتها عندما وجدت أن هذه الجماعة تعرقل التجارة العالمية وتستهدف المصالح الإسرائيلية والأميركية. وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى تغيير موقفها على الفور، وإعادة جماعة الحوثي إلى قائمة الإرهاب والتعامل معها عسكرياً.

ما يحدث في البحر الأحمر لا علاقة له بالحرب في غزة، كما يدعي الحوثيون والإيرانيون. وما يحدث هو أنهم يوظفون هذه الحرب لتحقيق أهداف استراتيجية إيرانية لكسب المزيد من النفوذ الإقليمي، وإظهار القدرة على تهديد الأمن البحري، والضغط لتقليص الوجود البحري الأميركي في الخليج وخليج عدن. وتعتبر إيران هذه المنطقة منطقة نفوذ حصرية.

النقطة الأساسية هي أن إيران تريد إيصال رسالة مفادها أنها قادرة على إشعال منطقة الشرق الأوسط أو تهدئتها، وهي لاعب رئيس لا يمكن تجاهله. ولا يمكن فهم التصعيد السريع الحالي بمعزل عن الخطط والمقترحات المتداولة حول مصير غزة. ولا تريد إيران أن ترى تراجعاً أو استبعاداً نهائياً لأحد وكلائها الرئيسيين، حماس.

إن غياب حماس عن مناقشات "اليوم التالي" يشكل خبراً سيئاً بالنسبة لإيران. وتدرك إيران أن خسارة أحد أذرعها قد يفتح الطريق أمام خسارة الباقي. إن إيران بدون حماس هي مثل لبنان بدون حزب الله واليمن بدون الحوثيين.

* * *

جيروزاليم بوست: لماذا يكره الكثير من الشباب الأميركي إسرائيل؟ - رأي

بقلم رافائيل ميدوف

بغض النظر عن السبب، يجب النظر في تأثيرها. الشباب الأميركيون ينقلبون ضد إسرائيل، وهذا خطأ إسرائيل، كما يقول كاتب العمود في صحيفة نيويورك تايمز عزرا كلاين. هل هو على حق؟

في مقال افتتاحي كبير بتاريخ 27 كانون الثاني (يناير)، أشار كلاين إلى استطلاع للرأي أجري مؤخرًا يظهر أن 27% فقط من الأميركيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا - المعروفين باسم "الجيل Z" - أكثر تعاطفًا مع إسرائيل من العرب

الفلسطينيين، مقارنة بـ63% من الأميركيون الذين يبلغون من العمر 65 عامًا أو أكبر. وبحسب كلاين، فإن ذلك بسبب سياسات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، لأن الشباب الأميركيين "لا يعرفون سوى إسرائيل نتنياهو".

فهل يعني هذا أن جميع أبناء جيل زي كانوا مؤيدين لإسرائيل عندما كان يائير لابيد، من يسار الوسط، رئيساً للوزراء قبل 14 شهراً؟ بالكاد. السبب الحقيقي للعداء تجاه إسرائيل بين هذه الفئة العمرية هو جهلهم بتاريخ وحقائق الصراع العربي الإسرائيلي، وليس السياسات المحددة لرئيس وزراء معين.

الشباب الأميركي يدعمون فلسطين بشكل غير متناسب مقارنة بإسرائيل، ولا تتحمل إسرائيل اللوم إذا اختار العديد من الشباب أن يبنوا وجهات نظرهم على صور مضللة على إنستغرام، وأساتذة جامعيين متحيزين، وإيديولوجيات متطرفة تصور إسرائيل زوراً على أنها دولة "متعصبة للبيض". كما أن جهل جيل الشباب بالشؤون الخارجية لا يشكل مشكلة جديدة في أميركا. وقد انزعج الرئيس فرانكلين روزفلت من ذلك أيضاً. ففي ثلاثينيات القرن العشرين، وجدت استطلاعات الرأي أن 63% من طلاب الجامعات يؤيدون نزع السلاح الأميركي من جانب واحد، ووقع عدة آلاف منهم تعهدا عاما يعلن: "لن ندعم حكومة الولايات المتحدة في أي حرب قد تشنها".

ولم يكلفوا أنفسهم عناء قراءة ما كان يحدث في ألمانيا النازية والتهديد الذي يشكله هتلر على السلام العالمي. كانوا قلقين بشأن تجنيدهم. لقد فضلوا خيالات السلام الجميلة على واقع عالم يتجه نحو الحرب.

أراد البعض تقليد "ما كان يفعله الأطفال الرائعون". لقد رأوا أن العديد من طلاب الجامعات البريطانية كانوا يوقعون تعهد أكسفورد، وتعهدوا بأنهم "لن يقاتلوا تحت أي ظرف من الظروف من أجل ملكهم وبلدهم".

في عام 1934، شارك 25 ألف طالب جامعي أميركي في خروج من الفصول الدراسية لمدة ساعة واحدة لإظهار معارضتهم لتورط الولايات المتحدة في أي حرب. وانتشر الإضراب إلى 175 ألف مشارك في عام 1935، ثم 500 ألف في عام 1936 - أي ما يقرب من نصف عدد طلاب الجامعات الوطنية.

بدأت الحركة الطلابية المناهضة للحرب في التصدع عندما غيّر الطلاب المتحالفون مع الشيوعية موقفهم – مرارًا وتكرارًا – ليس نتيجة لدراسة الحقائق ولكن بسبب طاعتهم لحزبهم. بالنسبة لهم، كان الجهل نعمة حقا.

في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، فضل الاتحاد السوفييتي أن تبقى أميركا بعيدة عن الشؤون الأوروبية، لذلك روج أتباعهم في الجامعات الأميركية للإضراب المناهض للحرب. ولكن عندما اندلعت الحرب الأهلية الإسبانية عام 1936 ودعم الكرملين الحكومة اليسارية في إسبانيا، تخلى المتعاطفون في الحرم الجامعي فجأة عن دعواتهم للانعزالية الأميركية. ثم، عندما وقع السوفييت على اتفاق عدم الاعتداء مع ألمانيا النازية بعد ثلاث سنوات، عاد أتباعهم جميعاً إلى حث أميركا على البقاء بعيداً عن الصراعات في أوروبا.

عندما غزا السوفييت فنلندا في نوفمبر 1939، دافع طلاب الكليات الشيوعية الأمريكية عن الهجوم وأدانوا اقتراح الرئيس فرانكلين روزفلت بتقديم مساعدات مالية متواضعة للفنلنديين. لم يمض وقت طويل بعد ذلك، حتى ألقى روزفلت خطابًا كان مقررًا مسبقًا لآلاف الناشطين من مؤتمر الشباب الأميركي - بما في ذلك العديد من منتقديه الشيوعيين. فقرر أن يمنحهم قطعة من عقله. وقال الرئيس إن ادعاء الطلاب بأن المساعدات المقدمة لفنلندا من شأنها أن "تجبر أميركا على الدخول في

حرب إمبريالية" كان مجرد "هراء محض". وكرر تلك الصفعة للتأكيد. وقد وصف روزفلت موقفهم بأنه " أسخف شيء سمعته في حياتي طوال 58 عاماً".

لاحظ التناقض بين رد روزفلت على منتقديه الشباب والردود الأخيرة للرئيس جو بايدن على المتظاهرين المؤيدين لحماس. وفي مناسبتين، عندما صرخ المعترضون على بايدن بشأن غزة، أجاب بأنه كان يضغط على إسرائيل لإبطاء تحركاتها ضد حماس والانسحاب من غزة. لقد تعامل مع صيحات المتظاهرين على أنها حجج معقولة ومقنعة، وسعى إلى إقناعهم بأنه يبذل قصارى جهده بالفعل لتنفيذ مطالبهم.

ليس روزفلت. لقد اعتبر منتقديه الطلاب المؤيدين للسوفييت جهلة وأخبرهم بذلك. وعلى الرغم من صيحات الاستهجان المسموعة من الحشد، فقد حذر الطلاب من أن مواقفهم "ربما كانت مبنية على الإخلاص، ولكن في الوقت نفسه، على جهل بالموضوع بنسبة 90٪". وقال الرئيس: "هناك مجال للتحسين في التفكير المنطقي ومساحة محددة للتحسين في فن عدم إصدار قرارات تتعلق بأشياء لا يعرف المرء عنها أي شيء". لقد وصف منتقديه من الطلاب بأنهم "شباب يحصلون على القليل من الموضوع من اثنين أو ثلاثة من المتحدثين، وليس لديهم سوى القليل من المعرفة حول الموضوع".

الدوافع لا يهم

هل تغير المناخ السياسي في الجامعات الأميركية كثيرًا منذ ذلك الحين؟ وسواء كان أعضاء الحزب الشيوعي آنذاك أو كارهي إسرائيل الآن، فإن النشاط السياسي في الحرم الجامعي غالباً ما يتم توجيهه من قبل حفنة من المتشددين ذمن وي الدوافع الإيديولوجية.

وتعمل ظروف اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية معينة على خلق الفرص لاجتذاب الطلاب المتعاطفين. ليس لأن العديد من الطلاب على دراية عميقة بالتاريخ ذي الصلة، ولكن على وجه التحديد لأنهم ليسوا كذلك. ربما كان عدد قليل جدًا من طلاب الجامعات الأميركية في الثلاثينيات قد قرأوا كتاب كفاحي؛ ربما قليلون جدًا اليوم هم من يعلمون باكتشاف نسخ باللغة العربية من كتاب كفاحي في غزة.

إن أعضاء الجيل Z الذين يسيرون لصالح حماس، أو يقولون لمستطلعي الرأي أنهم يعارضون إسرائيل، تحركهم مجموعة متنوعة من الدوافع. وبالنسبة للكثيرين، فإن الجهل القديم أو العوامل الشخصية، مثل الرغبة في الانضمام إلى قضية شعبية، قد تحدد ما إذا كانوا يسيرون ضد إسرائيل، كما سار أسلافهم من أجل الانعزالية في ثلاثينيات القرن العشرين.

ولكن مهما كانت دوافعهم، فلابد من أخذ التأثير الواقعي لأنشطتهم في الاعتبار. وساهمت تصرفاتهم في ذلك الوقت في عزلة أمريكا في مواجهة اعتداءات هتلر ضد اليهود والعدوان الفاشي في أسبانيا وإثيوبيا والصين. إن تصرفاتهم اليوم تعمل على تقويض دعم أميركا لحليف يقاتل من أجل بقائه.

* * *

i24news: تقرير: إسرائيل ومصر تقتربان من الاتفاق على قضيتي رفح ومحور فيلادلفيا

أثمرت الجهود الإسرائيلية المصرية المكثفة على مدى الأسابيع الأخيرة عن تقارب على طريق إيجاد حلول للقضايا الحساسة المطروحة، وفق ما أفادت مصادر مطلعة على التفاصيل لمراسل الشؤون العسكرية والأمنية في إذاعة الجيش، اليوم الخميس.

ويضيف المراسل أن الاتفاق المرتقب يرتكز إلى عدد من البنود أولها التزام إسرائيل تجاه مصر بأنها لن تعمل في منطقة رفح، قبل أن تسمح لعدد كبير من السكان الموجود هناك (نحو مليون شخص) بالإخلاء من المنطقة، وذلك لتقليل مخاطر تدفق اللاجئين من غزة إلى الأراضي المصرية، بوصفه ما يؤرق المصريين على وجه الخصوص.

وفي البند الثاني- لم تقرر إسرائيل بعد إلى أين ستنقل السكان، ولكن هناك خياران مطروحان على الطاولة - شمال قطاع غزة (مطلوب قرار سياسي للسماح بعودة المواطنين هناك) أو خان يونس ولكن بعد أن يكمل الجيش الإسرائيلي عملياته العسكرية المكثفة هناك.

وثالثا: بالنسبة لمحور فيلادلفيا/صلاح الدين: سيكون لإسرائيل "تأثير معين" على ما يجري على طول المحور، ولكن من دون وجود مادي دائم للقوات الإسرائيلية. مثل هذا النفوذ الإسرائيلي يمكن أن يكون من خلال الوسائل التكنولوجية التي سيتم تركيبها على طول المحور الحدودي.

رابعا: من المرجح أن تتكفل دولة عربية خليجية بتمويل بناء الجدار تحت الأرض ضد أنفاق التهريب التي تعبر من غزة إلى مصر. ووفقا للنشر فإن الدولة نفسها التي تجري معها المحادثات (والتي لم يُنشر اسمها في النشر) أبدت استعدادها لتمويل بناء الجدار، لكن بشرط موافقة مصر على الخطوة برمتها.

وكان رئيس الشاباك رونين بار قد توجه الى القاهرة قبل يومين في محاولة لمعالجة التوترات المتزايدة بين إسرائيل ومصر بشأن الصراع المستمر في غزة حيث أجرى محادثات مع رئيس المخابرات المصرية عباس كامل تمحورت حول الوضع على محور فيلادلفيا وتعاون البلدين لمنع تهريب الأسلحة إلى غزة."

* * *

i24NEWS: الموساد يقترح خطة من 9 نقاط لصفقة محتملة بشأن الإفراج عن الرهائن

قدم رئيس الموساد ديدي بارنياع وثيقة من 9 نقاط إلى وزراء حكومة الحرب، تحدد معالم صفقة الرهائن المحتملة .ويشير العنصر الأساسي في الاقتراح إلى إطلاق سراح 35 مختطفًا حيًا في المرحلة الأولى، حسبما تشير مجموعة متنوعة من التقارير. تنص الهدنة المقترحة، والتي تحمل اسم "35+7"، تحديد يوم هدنة لكل مختطف، مع تخصيص أسبوع إضافي لمزيد من المفاوضات.

ومن الجدير بالذكر أن أحد كبار المسؤولين أكد أن النقاش قد لا يدور حول عدد السجناء فحسب، بل أيضًا حول "نوعية" المشمولين في عملية التبادل المحتملة.

انعكست التحركات الأخيرة المتعلقة بالتوصل إلى صفقة تسمح بإطلاق سراح الرهائن على المشهد السياسي، حيث تعرض رئيس الوزراء لضغوط من جانب الأحزاب اليمينية لا سيما وزير الأمن الداخلي إيتمار بن غفير الذي رفض صفقة متهورة وفق تعبيره وهدد بالانسحاب من الحكومة وأعلن رئيس المعارضة في الكنيست يائير لابيد عن استعداده الانضمام إلى الحكومة في سبيل إخراج الصفقة إلى حيز التنفيذ .

وأشارت تقارير إلى دعوة وزير القضاء ياريف ليفين، نتنياهو، إلى دراسة اقتراح لابيد، بجدية بل وعرض منصبا رفيعا في إشارة إلى تنازله عن وزارة القضاء. ومع ذلك، فإن المستشارين السياسيين المقربين من رئيس الوزراء يعارضون بشدة الانضمام إلى حزب "يش عتيد"، محذرين من أن مثل هذه الخطوة قد تؤدي إلى حل الحكومة.

وفي الوقت نفسه، تشمل المناقشات المتعلقة بالصفقة المحتملة مطالبة حماس بإطلاق سراح مسلحي النخبة، وهم وحدة قيادة بحرية داخل حماس، شاركوا في 7 أكتوبر .وبحسب ما ورد لم تتخذ إسرائيل قرارا بعد في هذا الشأن. ويشير تقييم داخل إسرائيل إلى أنه بمجرد أن تعطي حماس الضوء الأخضر، قد تكون هناك نافذة من 7 إلى 10 أيام إضافية لوضع اللمسات النهائية على الصفقة والتوقيع عليها.

* * *

i24NEWS: إسرائيل: ياريف ليفين سيكون على استعداد للتخلي عن وزارة العدل لصالح يائير لابيد

يبحث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خيارات لضم زعيم المعارضة يائير لابيد إلى حكومته، يأتي هذا التوجه في سياق التوتر الذي اتسم بالتهديدات بالاستقالة من وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، وبحسب مصادر سياسية فإن وزير العدل ياريف ليفين سيكون على استعداد للتخلي عن وزارة العدل لتسهيل دخول لابيد إلى الحكومة.

وقد عرض أعضاء الليكود مؤخراً على أفيغدور ليبرمان ويائير لابيد الانضمام إلى الحكومة مقابل مناصب وزارية. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز حزب الوحدة الوطنية بزعامة بيني غانتس ومنع خروجه المحتمل من الحكومة. وتم بحث مناصب وزارية ليائير لابيد لتشجيعه على قبول هذا العرض، حتى من دون انسحاب بن غفير وسموتريتش.

وتشير المعلومات التي حصل عليها موقع "واينت" الإخباري إلى أن وزير العدل الحالي ومهندس الإصلاح القضائي المثير للجدل ياريف ليفين، سيكون على استعداد للتخلي عن منصبه لصالح يائير لابيد.

تعد وزارة العدل قضية رئيسية في السياسة الإسرائيلية، وهي حساسة بشكل خاص لليمين ولنتنياهو نفسه. إن استعداد ليفين للتنازل عن هذه الوزارة الرئيسية يعكس تحولاً كبيراً في استراتيجية حزب الليكود. وقد أعرب لابيد عن نيته الانضمام إلى الحكومة لفترة محدودة فقط، وذلك من أجل المضي قدما في قضية الرهائن. ويشير النقل المحتمل لوزارة العدل إلى لابيد، ولو بشكل مؤقت، إلى تحول في أولويات حزب الليكود ويسلط الضوء على أن خطة الإصلاح القضائي قد لا تستمر في شكلها الحالي.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: لابيد مستعد لدخول الحكومة بدلا من بن غفير وسموتريش لضمان تحقيق صفقة الرهائن

قال زعيم المعارضة يائير لابيد يوم الأربعاء إن حزبه "يش عتيد" مستعد لدخول الحكومة ليحل محل حزب "عوتسما يهوديت" القومي المتطرف وحزب "الصهيونية الدينية" إذا كان هذا ضروريا لضمان إطلاق سراح الرهائن من غزة.

وقال لابيد لأخبار القناة 12 إن حزبه سيوفر "شبكة أمان للحكومة"، بعد أن انتقدت الأحزاب اليمينية المتطرفة بقيادة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزير المالية بتسلئيل سموتريش بشدة الصفقات المحتملة التي تم الإبلاغ عنها لإطلاق سراح الرهائن والتي تدرسها إسرائيل وحماس.

وهدد بن غفير بإسقاط الحكومة في حال إبرام صفقة "متهورة"، في حين أصر مكتب نتنياهو الثلاثاء على أن التقارير غير صحيحة، مشددا على أن معارضة رئيس الوزراء للانسحاب من القطاع والإفراج عن آلاف المسلحين.

وفي وقت سابق من يوم الأربعاء، ذكرت صحيفة واشنطن بوست أن إطار الصفقة سيشهد إطلاق سراح جميع الرهائن المدنيين الذين تحتجزهم الحركة الفلسطينية في غزة خلال فترة توقف مدتها ستة أسابيع للقتال، مقابل إطلاق سراح ثلاثة أضعاف عدد الأسرى الأمنيين الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية. وذكرت تقارير أخرى تفاصيل مختلفة عن الصفقة المحتملة.

وقال لابيد "لن أقبل عدم إطلاق سراح الرهائن لأسباب سياسية. سنفعل ما هو مطلوب. إذا كنا بحاجة للانضمام إلى الحكومة بدلا من بن غفير وسموتريتش، فسوف ننضم إلى الحكومة"، مضيفا أن "المتطرفين" لا ينبغي أن يكونوا قادرين على منع التوصل إلى اتفاق. وقال "لست هنا لإنقاذ نتنياهو، لكنني هنا لإنقاذ الرهائن."

وبعد المقابلة، بدا أن حزب الليكود الحاكم رفض عرض لابيد، قائلا إن "يائير لابيد يدفع نحو الإنهاء الفوري للحرب دون تحقيق نصر حاسم – ولن نوافق على ذلك." ولكن في الوقت نفسه، قال موقع "واينت" الإخباري، نقلا عن مصادر سياسية لم يذكر اسمها، إن وزير العدل ياريف ليفين سيوافق على التنحي للسماح لزعيم المعارضة بتولي منصبه في محاولة لإغراء لابيد بالانضمام.

وذكر التقرير، الذي على الأرجح أن يكون محاولة لإلاغ أحزاب اليمين المتطرف أن نتنياهو لديه خيارات في حالة انسحابهم، أن ليفين أعرب عن استعداده للتخلي عن منصبه طوال فترة وجود "يش عتيد" المحتملة في الحكومة، إذا طلب منه ذلك.

وبصفته وزيرًا للعدل، كان ليفين مهندس الإصلاح القضائي المثير للجدل والذي أثار ما يقرب من 10 أشهر من الاحتجاجات الجماهيرية الأسبوعية المناهضة للحكومة وخلق انقسامات غير مسبوقة في المجتمع الإسرائيلي. ولطالما كان نتنياهو حذرًا أيضًا من وقوع الوزارة الرئيسية في أيدي خصومه خلال محاكمته المستمرة بالفساد.

وعلى الرغم من النفي المتكرر والارتباك فيما يتعلق بصفقة الرهائن المزعومة، ورد أن كلاً من إسرائيل وحماس تدرسان المضي قدمًا فيها. وتعهد نتنياهو بأن الحرب لن تنتهي وأن عدد الأسرى الأمنيين المفرج عنهم لن يصل إلى الآلاف، وقالت

حماس إنها لن تقبل أي شيء أقل من نهاية الحرب وانسحاب القوات الإسرائيلية بشكل دائم من قطاع غزة بأكمله، بينما ورد إن كلا الجانبين يدرسان الصفقة المقترحة.

ويعتقد أن 132 من الرهائن الذين تم احتجازهم في 7 أكتوبر ما زالوا في غزة – وليسوا جميعهم على قيد الحياة – بعد إطلاق سراح 105 مدنيين من أسر حماس خلال هدنة استمرت أسبوعا في أواخر نوفمبر. وتم إطلاق سراح أربعة رهائن قبل ذلك، وأنقذت القوات رهينة واحدة.

كما تم انتشال جثث ثمانية رهائن وقتل الجيش ثلاثة رهائن عن طريق الخطأ. وأكد الجيش الإسرائيلي مقتل 29 ممن ما زالوا محتجزين لدى حماس، مستشهدا بمعلومات استخباراتية جديدة ونتائج حصلت عليها القوات العاملة في غزة. وتم إدراج شخص آخر في عداد المفقودين منذ 7 أكتوبر، ولا يزال مصيره مجهولاً.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: استطلاع رأي: حوالي 4 من كل 10 إسرائيليين يؤيدون إحياء المستوطنات في غزة

مع احتدام الحرب مع حماس، يظهر الاستطلاع تقدم غانتس على نتنياهو في المنافسة على رئاسة الوزراء، وخسارة الكتلة التي يقودها نتنياهو للسلطة في حال إجراء الانتخابات اليوم

أظهر استطلاع للرأي أجراه التلفزيون الإسرائيلي اليوم الثلاثاء أن 38% من الإسرائيليين يؤيدون إعادة بناء المستوطنات في قطاع غزة.

سألت أخبار القناة 12 المشاركين عما إذا كانوا يؤيدون إعادة الاستيطان في غزة بعد يومين من تجمع الآلاف من نشطاء الاستيطان في القدس لدفع خطط لمثل هذه الخطوة، في مؤتمر حضره 11 وزيرا و15 عضو كنيست من الإئتلاف. وعارض 51% إعادة بناء المستوطنات في غزة، حيث كان يعيش حوالي 8000 إسرائيلي قبل انسحاب إسرائيل من جانب واحد من القطاع في عام 2005.

وسأل الاستطلاع المشاركين أيضا عما إذا كانوا سيؤيدون صفقة تقضي بإعادة حماس 35 رهينة إلى إسرائيل مقابل وقف القتال لمدة 45 يوما وإطلاق سراح آلاف من الأسرى الفلسطينيين. وقال 50% إنهم سيعارضون مثل هذه الصفقة، بينما سيؤيدها 35%، والبقية غير متأكدين. (ليس من الواضح ما إذا كانت الصفقة المحتملة التي تتشكل في المفاوضات الجارية تعكس الشروط التي تم طرحها على المشاركين في الاستطلاع).

وفيما يتعلق بالرهائن أيضا، سألت القناة 12 عما إذا كان الإسرائيليون يؤيدون وقف المساعدات الإنسانية لغزة حتى تعيد حماس جميع الرهائن الذين تحتجزهم. وقالت نسبة ساحقة، 72% نعم، بينما قال 21% أن المساعدات يجب أن تستمر. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أعلن الجيش الإسرائيلي معبر كرم أبو سالم إلى غزة منطقة عسكرية مغلقة بعد أن تظاهر بعض أقارب الرهائن ونشطاء آخرين بشكل متكرر هناك ومنعوا دخول المساعدات.

وسُئل المشاركون عما إذا كانت إسرائيل بحاجة إلى التحقيق رسميا في الإخفاقات المحيطة بالهجوم الذي قادته حماس في 7 أكتوبر، والذي قتلت فيه الحركة 1200 شخص في جنوب إسرائيل، معظمهم من المدنيين، واحتجزت 253 رهينة، ومتى عليها القيام بذلك. ويعتقد 61% أن التحقيق يجب أن ينتظر إلى ما بعد الحرب، بينما دعا 32% إلى إجراءه على الفور. ولم يعتقد الباقون أن إجراء تحقيق حكومي ضروري.

في غضون ذلك، كشف الاستطلاع أن الدعم الشعبي لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو استمر في التراجع في الأسابيع الأخيرة. ووفقا للاستطلاع، إذا أجريت انتخابات جديدة اليوم، فسيكون حزب "الوحدة الوطنية" بزعامة الوزير بيني غانتس هو الأكبر بحصوله على 37 مقعدا، يليه حزب الليكود بزعامة نتنياهو مع 18 مقعدا، يليه حزب "يش عتيد" مع 14 مقعدا، وشاس 10، ويسرائيل بيتينو 8، وعوتسما يهوديت 8، يهدوت هتوراة 7، الجبهة-العربية للتغيير 5، القائمة العربية الموحدة 5، الصهيونية الدينية 4 وميرتس 4. ولم يتجاوز أي من حزب العمل أو التجمع العتبة الانتخابية في الاستطلاع.

وبشكل عام، ستحصل الكتلة المناهضة لنتنياهو على 68 مقعدا من مقاعد الكنيست البالغ عددها 120 مقعدا، وسيحصل الليكود وحلفاؤه على 47 مقعدا. ولا ينحاز تحالف الجبهة-العربية للتغيير إلى أي من الكتلتين.

وفي المنافسة على رئاسة الوزراء، سأل الاستطلاع أيضًا من هو الأكثر ملاءمة للمنصب. وفي المواجهة بين غانتس ونتنياهو، فإن 41% يؤيدون الأول، فيما يؤيد الأخير 23%. وفي استطلاع للرأي نشرته القناة في وقت سابق من هذا الشهر، بلغت هذه الأرقام 42% و29% على التوالي.

وفي منافسة مع عضو الكنيست عن حزب "الوحدة الوطنية" غادي آيزنكوت، المراقب في كابينت الحرب، قال 24% أن نتنياهو أكثر ملاءمة لرئاسة الوزراء، بينما قال 36% أن آيزنكوت هو الأنسب.

وعلى الرغم من تأخره عن غانتس وآيزنكوت، ظل نتنياهو خيارا أكثر شعبية لمنصب رئيس الوزراء من زعيم المعارضة يائير لابيد، حيث قال 29% أن رئيس الوزراء الحالي أكثر ملاءمة للمنصب مقابل 27% اختاروا لابيد.

وتم إجراء الاستطلاع يوم الثلاثاء من قبل "ميدغام/مانو جيفاع" مع عينة تمثيلية من 503 مشارك وبهامش خطأ 4.4%.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: رئيس الوزراء للعائلات: لن أوافق على أي صفقة تضر بالأمن؛ 35 رهينة مقابل هدنة مدتها 35 يومًا

نتنياهو يعد بأن المعارضين داخل الائتلاف لن يعيقوا الاتفاق؛ ورد إن رئيس الموساد قدم للوزراء الخطوط العريضة للمرحلة الأولى من الصفقة، مع إمكانية إطلاق سراح المزيد

قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الأربعاء لعائلات الرهائن الذين تحتجزهم حركة حماس في قطاع غزة أنه لن يوافق على صفقة لإطلاق سراح الأسرى إذا كانت تشكل تهديدا لأمن إسرائيل. لكنه طمأنهم أيضا بأن الاعتبارات السياسية لن تقف في طريق التوصل إلى اتفاق محتمل، وفقا لتقرير إعلامي عبري. وعقد الاجتماع وسط موجة من التقارير حول صفقة محتملة تدرسها إسرائيل وحماس لإطلاق سراح الرهائن.

وحتى ليلة الأربعاء، لم ترد حماس على الخطوط العريضة للصفقة التي ورد أنها تمت صياغتها والموافقة عليها من قبل ممثلين إسرائيليين وأمريكيين ومصريين وقطريين في باريس يوم الأحد. ومن المتوقع أن تنقل حماس ردها عبر قطر. وبحسب ما ورد لم يتم الاتفاق على العناصر الرئيسية للصفقة، ويقال إن النقطة الشائكة المركزية – مطالبة حماس بأن ينص الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار، وهو أمر استبعدته إسرائيل – لا تزال دون حل.

وقالت أخبار القناة 12 مساء الأربعاء إن رئيس وكالة التجسس الموساد، دافيد بارنياع، عرض المبادئ الرئيسية للصفقة الناشئة على الوزراء في كابينت الحرب يوم الاثنين، بما في ذلك إطلاق سراح 35 رهينة من النساء والمرضى والجرحى وكبار السن في المرحلة الأولى، والتي سيتم خلالها وقف القتال لمدة 35 يوما. وبعد ذلك سيتم وقف القتال لمدة أسبوع آخر، يسعى المفاوضون خلاله إلى وضع اللمسات الأخيرة على مرحلة ثانية يتم فيها إطلاق سراح الشباب والرهائن الذين تعتبرهم حماس جنوداً.

وأشار تقرير سابق لصحيفة واشنطن بوست إلى فترة توقف مدتها 6 أسابيع، سيتم خلالها إطلاق سراح جميع الرهائن.

وقال نتنياهو لممثلي عائلات الرهائن الثمانية عشر إن بقاء حكومته اليمينية المتشددة ليس عاملاً في اتخاذ القرار. وقال إنه إذا تم التوصل إلى اتفاق جيد، فسوف يوافق عليه، حسبما ذكرت أخبار القناة 12، على الرغم من الاحتكاك مع الوزراء اليمينيين المتطرفين الذين يهددون بإسقاط الحكومة بسبب التضحيات المحتملة التي ستحتاج إسرائيل إلى تقديمها كجزء من الصفقة. وقال، بحسب التقرير "إذا كان هناك اتفاق جيد لدولة إسرائيل، عودة الأسرى وتحقيق أهداف الحرب، سأفعل ذلك، لا يهمني. لقد سألتم عن [المعارضة المحتملة من داخل] الائتلاف – لا يوجد ائتلاف."

ولكنه تحدث بعد ذلك عن تحفظات. وأضاف "لكن إذا كنت مقتنعا، [إذا] اعتقدت أن هذه [الصفقة] ستعرض أمن إسرائيل للخطر، أو أنها لا تحقق الأهداف التي نريدها، فلن أفعل ذلك."

وبحسب ما ورد، رفض نتنياهو الخوض في تفاصيل الصفقة المحتملة وقيل إنه يرفض طلب العائلات بأن يتم إطلاق سراح الرهائن دفعة واحدة وليس على مراحل كما حدث في جولة إطلاق سراح الرهائن السابقة التي استمرت أسبوعًا في نوفمبر. وورد إنه قال خلال الاجتماع إن "عودة الرهائن يجب أن تتم على مراحل كجزء من الاتفاق."

وبحسب ما ورد، رفض رئيس الوزراء أيضًا طلبًا بإعتبار قضية إطلاق سراح الرهائن على رأس أهداف الحرب – فوق القضاء على حماس، وتجريد غزة من السلاح – وقال للعائلات "ليس من الممكن دفع هدف واحد من أهداف الحرب على حساب الإضرار بأهداف أخرى." وبحسب ما ورد أخبر العائلات أيضًا أنه لن يوافق على الصفقة "بأي ثمن."

وبحسب القناة 12، غادر بعض الممثلين الاجتماع "قلقين للغاية" من خطاب نتنياهو وأعربوا عن أملهم في أن يفعل، كما وعد، كل ما في وسعه لضمان إطلاق سراح أحبائهم.

وفي أعقاب التقرير، أصدر نتنياهو بيانا بالفيديو ليلة الأربعاء أكد فيه أننا "نعمل على التوصل إلى إطار آخر للإفراج عن أسرانا، لكنني أؤكد – ليس بأي ثمن." وتابع "لدينا خطوط حمراء، بما في ذلك أننا لن ننهي الحرب، ولن نسحب الجيش الإسرائيلي من القطاع، ولن نطلق سراح آلاف الإرهابيين."

وقال رئيس الوزراء إنه بالإضافة إلى العمل على إخراج الرهائن، فإن إسرائيل تتقدم نحو أهدافها الأخرى في الحرب – "القضاء على حماس وضمان ألا تشكل غزة تهديدا مرة أخرى"."نحن نعمل على هذه الأمور الثلاثة معًا ولن نتخلى عن أي منها."

مخطط من تسع نقاط

وتحدثت القناة 12 بالتفصيل عما قالت إنه مخطط من تسع نقاط للصفقة كما قدمها رئيس الموساد بارنياع إلى كابينت الحرب يوم الاثنين. وستشهد المرحلة الأولى إطلاق سراح 35 رهينة في هدنة مدتها 35 يومًا. وسيتم تمديد الهدنة لمدة أسبوع إضافي للسماح بإجراء محادثات بشأن المرحلة الثانية من عمليات إطلاق سراح الرهائن، بما في ذلك أعضاء فرق الدفاع المدنية، والرهائن الذكور، والرهائن الذين تعتبرهم حماس جنودا.

ولم يتم بعد تحديد عدد الأسرى الأمنيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية الذين سيتم إطلاق سراحهم، مع استعداد إسرائيل لإطلاق سراح أعداد كبيرة من المخالفين الخفيفين من أجل إبقاء المجرمين الأكثر خطورة في السجن، في حين تصر حماس على إطلاق سراح الأسرى "ذوي الجودة"، زمن بينهم قتلة وآخرون تلطخت أيديهم بالدماء، قالت القناة 12.

وأشارت القناة 12 إلى أن الرقابة العسكرية وافقت على تفاصيل تقريرها.

وفي وقت سابق من يوم الأربعاء، ذكرت صحيفة واشنطن بوست أن إطار الصفقة سيشهد إطلاق سراح جميع الرهائن المدنيين الذين تحتجزهم الحركة الفلسطينية في غزة خلال فترة توقف مدتها ستة أسابيع للقتال، مقابل إطلاق سراح ثلاثة أضعاف عدد الأسرى الأمنيين الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية.

وفي الوقت نفسه، قال مسؤول إسرائيلي كبير لشبكة إن بي سي نيوز إن هناك "مؤشرات قوية" على أن الصفقة ستمضي قدماً. وانتقد وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزير المالية بتسلئيل سموتريش بشدة التفاصيل التي تم الإبلاغ عنها حول اتفاق محتمل، حيث هدد الأول بإسقاط الحكومة إذا تم التوصل إلى اتفاق "متهور."

وقال مصدر لم يذكر اسمه مطلع على تفاصيل الصفقة المحتملة للقناة 12 إن هذا العدد الكبير من الأسرى الأمنيين الفلسطينيين غير مطروح على الطاولة وأن إشارة نتنياهو المستمرة إلى مثل هذا الوضع تضر بالجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق. وقال المسؤول "ليس من الواضح لماذا يتحدث نتنياهو عن إطلاق سراح آلاف الإرهابيين في حين أن هذا العدد بعيد عن الحقيقة ولم تتم مناقشته، وكل هذا قبل أن تكون هناك فرصة حقيقية للمفاوضات. من المرجح أن ينسف الصفقة."

وبحسب هيئة البث العامة "كان"، طالبت حماس إسرائيل بالإفراج عن جميع عناصر قوات النخبة التابعة للحركة الذين تم أسرهم في 7 أكتوبر بموجب الاتفاق.

وكانت قوات النخبة أول من دخل إسرائيل في 7 أكتوبر، عندما تدفق آلاف المسلحين عبر حدود غزة، وذبحوا حوالي 1200 شخص واحتجزوا 253 رهينة. وأفادت تقارير أن مسؤولين إسرائيليين يناقشون طلب حماس، على الرغم من عدم اتخاذ أي قرار في هذا الشأن. ويعتقد أن 132 من الرهائن الذين تم احتجازهم في 7 أكتوبر ما زالوا في غزة – وليسوا جميعهم على قيد الحياة – بعد إطلاق سراح 105 مدنيين من أسر حماس خلال هدنة استمرت أسبوعا في أواخر نوفمبر. وتم إطلاق سراح أربعة رهائن قبل ذلك، وأنقذت القوات رهينة واحدة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: السلطة الفلسطينية تطلق إصلاحات تهدف إلى التجديد، لكن التغييرات الهيكلية لا تزال بعيدة المنال

بقلم جيانلوكا باكياني

تحت ضغط دولي للاستعداد لحكم غزة، رام الله تعلن عن حزمة لإعادة هيكلة مختلف فروع إدارتها، لكن البعض يرى أن الخطة مجرد خطوة تجميلية

أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية يوم الاثنين عن برنامج إصلاحي شامل يهدف إلى تجديد السلطة الفلسطينية وسط مطالب أمريكية بتنفيذ التغييرات قبل أن تتمكن رام الله من تولي السيطرة المدنية على غزة بمجرد انتهاء القتال هناك.

وستشمل الحزمة، التي تم إطلاقها تحت رعاية رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، بشكل خاص تعيين حكام مناطق جدد، بعد أن أقال عباس اثني عشر منهم في أغسطس دون أن يعلن عن السبب. ومع ذلك، أشار منتقدو الخطوة إلى أن العديد من الإصلاحات ستترك نفس القيادة في السلطة ولن تغير سوى القليل على أرض الواقع، ولا ترقى إلى مستوى التحركات المؤثرة على نطاق واسع والتي تعتبر ضرورية لإعادة بناء الثقة في الجهاز.

وقالت كسينيا سفيتلوفا، الباحثة في شؤون الشرق الأوسط وعضو الكنيست السابقة: "قد يقومون بإقالة بعض الأشخاص هنا وهناك، لكن ما لم يكن هناك تغيير حقيقي وهيكلي في القيادة ودماء جديدة قادمة – فلن يكون لهذا أي تأثير بأي حال من الأحوال." وتشمل الإصلاحات المقترحة أيضا تغييرات في كيفية تجنيد قوات الأمن، وتحرير سوق الإعلام، وإعادة هيكلة القطاع الصحي، بما في ذلك توفير الرعاية الصحية الشاملة.

ونقلت صحيفة "هآرتس" عن مسؤولين كبار في السلطة الفلسطينية قولهم إن الولايات المتحدة طلبت هذه الإجراءات بما يتماشى مع الخطط التي دفعت بها واشنطن من أجل "تجديد السلطة الفلسطينية" لحكم غزة بمجرد انتهاء إسرائيل من حربها الرامية إلى الإطاحة بحماس.

وقد رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والعديد من شركائه في الائتلاف الحكومي احتمال سيطرة السلطة الفلسطينية على غزة، لكنهم لم يطرحوا رؤية بديلة.

وقدم عباس مؤخرا برنامج الإصلاح إلى الدول المانحة، بحسب صحيفة "القدس". كما جدد زعيم حركة فتح دعوته لإجراء انتخابات عامة وفتحها أمام كافة الفصائل سعيا للمصالحة مع الجناح السياسي لحركة حماس وإعادته إلى سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية. في الأسبوع الماضي، أثار المتحدث باسم عباس، نبيل أبو ردينة، الجدل بعد أن قال إنه إذا فازت حماس بالانتخابات، فإن فتح ستوافق على تسليمها الحكومة.

المرة الأخيرة التي أجريت فيها انتخابات في الأراضي الفلسطينية كانت في عام 2006، وفازت بها حماس. بعد ذلك بعام، قامت الحركة باستيلاء عنيف على الحكم في غزة، وانتزعته من السلطة الفلسطينية، التي لا تزال تسيطر عليها حركة فتح التي يتزعمها عباس. ومنذ ذلك الحين، دأب عباس على تأجيل الانتخابات.

استعدادا لاحتمال عودة سلطة فلسطينية متجددة للحكم في القطاع الساحلي، ذكرت صحيفة "القدس" أن رام الله أصدرت تعليمات لدوائرها الحكومية بمتابعة عمل الهيئات المقابلة التي تديرها حماس في غزة.وتشمل خطة الإصلاح أيضا تعيين قضاة جدد في المحكمة الإدارية العليا الفلسطينية وسفراء لملء المقاعد الشاغرة، وإدخال تحسينات على هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، بالإضافة إلى تغييرات قانونية على الأحكام الحالية في قانون الضرائب وتشريعات المنافسة.بالإضافة إلى ذلك، فإن الإصلاح سيفتح المجال لإعادة هيكلة ودمج بعض الدوائر الحكومية، وإنشاء شركة مياه وطنية، واستكمال أعمال نظام إمدادات المياه في مناطق مختلفة من الضفة الغربية.

ولا ترقى هذه الخطوات إلى مستوى الاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة وحلفاؤها في الأسابيع الأخيرة والذي من شأنه نقل العديد من صلاحيات عباس الرئاسية إلى رئيس الوزراء، مما يترك الأوتوقراطي الفلسطيني البالغ من العمر 88 عاما في دور شرفي إلى حد كبير. يقول المنتقدون إن حزمة الإصلاحات التي أعلنها اشتية لا تزيد عن كونها إجراءات تجميلية تهدف إلى استرضاء الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي.

وقال سامر السنجلاوي، وهو ناشط سياسي فلسطيني من القدس الشرقية: "إن الأمر مجرد إعطاء الانطباع بأنهم يحاولون القيام بشيء ما." وأضاف: "في كل عام تقريبا، يعلن [رئيس الوزراء الفلسطيني] محمد اشتية عن خطة إصلاحات"، مذكرا بأن رام الله قدمت أجندة إصلاح شاملة مكونة من 21 نقطة إلى الدول الأوروبية المانحة في بروكسل في مايو 2022، والتي تضمنت أيضا تحسينات في الإدارة والرعاية الصحية والنظم الاقتصادية والقانونية والتعليمية.

وتابع السنجلاوي قائلا: "يجب أن يكون للشعب الفلسطيني، قبل الأمريكيين، كلمة في هذا الأمر. تشير استطلاعات الرأي إلى أن 90% من الفلسطينيين يقولون إن على عباس أن يرحل. لذا فإن الحد الأدنى الذي ينبغي لنا أن نتوقعه هو أن يسلم عباس كافة صلاحياته لرئيس وزراء قوي وجدير بالثقة، وخاضع للمساءلة، وقادر على توحيد غزة والضفة الغربية واستعادة الوحدة داخل فتح، ووضع حد للانقسامات الداخلية. هذه هي الإصلاحات التي يتوقع الفلسطينيون رؤيتها."

ورددت سفيتلوفا انتقادات مماثلة. وقالت: "من الصعب تصديق أنها خطة جدية. لإصلاح [السلطة الفلسطينية]، هناك حاجة إلى التخلص من جميع الأجهزة الفاسدة التي تقودها، والبدء في بناء مؤسسات دولة جديدة، واختيار الانتخابات."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: ما الذي يتعين على إسرائيل فعله للامتثال لقرار محكمة العدل الدولية بشأن الإبادة الجماعية؟

بقلم جيريمي شارون

إن التدابير المؤقتة التي أمرت بها المحكمة والتي تقضي بأن تقوم إسرائيل بتخفيف الوضع الإنساني في غزة ومنع التحريض على الإبادة الجماعية ستكون أساسية لإثبات الامتثال.

قرار محكمة العدل الدولية يوم الجمعة الذي خلص إلى أنه من المعقول على الأقل أن إسرائيل انتهكت بعض شروط اتفاقية الإبادة الجماعية خلال حربها ضد حماس في غزة كان بمثابة حقيبة مختلطة بالنسبة لاسرائيل. فمن ناحية، فإن طبيعة هذا الاستنتاج تلحق ضرراً بالغاً بسمعة إسرائيل وتزيد من إضعاف مكانتها الدولية. لكن الإجراءات المؤقتة التي أمرت بها المحكمة كانت أيضًا خفيفة نسبيًا. قالت محكمة العدل الدولية بشكل عام وغامض للغاية إنه يجب على إسرائيل أن تفعل كل ما في وسعها "لمنع" أعمال الإبادة الجماعية، ولكن بما أنها لم تطلب من إسرائيل "الكف" عن مثل هذه الأعمال أو حتى وقف حملتها العسكرية في غزة، فلا يوجد سوى القليل من إسرائيل يجب القيام به لإثبات الامتثال لهذا الأمر المعين. ومع ذلك، أصدرت المحكمة عدة إجراءات أخرى ستتطلب خطوات أكثر فعالية من جانب إسرائيل من أجل الامتثال لأوامر محكمة العدل الدولية.

التدابير الواجب اتخاذها

في المجمل، أصدرت المحكمة ستة "إجراءات مؤقتة" محددة يتعين على إسرائيل الالتزام بها.

الأمر الأول يأمر إسرائيل بـ"اتخاذ التدابير التي في وسعها لمنع ارتكاب" أعمال الإبادة الجماعية، وينص الأمر الثاني على أنه يجب على إسرائيل "التأكد بأثر فوري" من أن الجيش لا ينفذ أعمال إبادة جماعية. وبما أن إسرائيل تصر بالفعل على أنها لا ترتكب أعمال إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في غزة، وشرحت هذا الموقف بشكل مطول سواء في المرافعات الشفهية في لاهاي أو في المواد المقدمة إلى المحكمة، فليس هناك الكثير مما يمكنها فعله عمليًا لإظهار المزيد من الامتثال. بهذه الأوامر.

قال الدكتور زيف بورير، محاضر كبير في القانون الدولي في كلية الحقوق بجامعة بار إيلان وباحث في مركز بيغن السادات للدراسات الإستراتيجية، إن الجيش الإسرائيلي يمكن أن يؤكد مرة أخرى للجنود والقادة أنه يجب عليهم الالتزام بـ قوانين النزاعات المسلحة، وإدراج تفاصيل هذه التعليمات في التقرير الذي أمرتها محكمة العدل الدولية بتقديمه بشأن التدابير التي اتخذتها للامتثال للتدابير المؤقتة.

الأمران الثالث والرابع حيث يتعين على إسرائيل أن تثبت أنها اتخذت إجراءات حقيقية للامتثال لأمر المحكمة.

ويأمر الأمر الثالث إسرائيل ببذل كل ما في وسعها "لمنع ومعاقبة التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية"، في حين يطلب الأمر الرابع من إسرائيل اتخاذ خطوات فورية "لتمكين توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية المطلوبة بشكل عاجل لمعالجة هذه المشكلة". الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون في قطاع غزة."...الظروف الحياتية الصعبة التي يواجهها الفلسطينيون في قطاع غزة"

وقال بوهرر إن الأمر الرابع يعني على الأرجح أن إسرائيل ستحتاج إلى إظهار أنها تفعل أكثر مما تفعله حاليا لتمكين دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة.من الناحية النظرية، هذا الإجراء يجب أن يكون الالتزام به واضحًا نسبيًا. الأمر الخامس يأمر إسرائيل "بمنع التدمير وضمان الحفاظ على الأدلة" المتعلقة بمزاعم الإبادة الجماعية، وهو الأمر الذي لن يتطلب أيضًا الكثير من إسرائيل عمليًا، والسادس يطلب من إسرائيل تقديم تقرير إلى المحكمة بعد شهر من صدور الحكم. وتفاصيل الإجراءات التي اتخذتها.

دخلت شاحنات المساعدات الإنسانية إلى غزة منذ 21 أكتوبر/تشرين الأول، أولا عبر معبر رفح بين مصر وغزة ثم عبر معبر كيرم شالوم بين إسرائيل وغزة منذ 17 ديسمبر/كانون الأول. وقد دخل ما متوسطه 149 شاحنة من المساعدات الإنسانية إلى المنطقة يوميًا على مدار الأسابيع الأربعة الماضية حتى 25 يناير، وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (مقارنة بـ 500 شاحنة يوميًا قبل بدء الحرب).

ويبدو أنه منذ قرار محكمة العدل الدولية يوم الجمعة، تمر بالفعل أعداد أكبر بكثير من الشاحنات إلى غزة، حيث مرت 186 شاحنة عبر المعابر يومي الأحد والاثنين فقط، بحسب ما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وبحسب منسق شؤون الحكومة في المناطق في وزارة الدفاع، دخلت 197 شاحنة إلى غزة يوم الثلاثاء.

وهناك قضية أخرى لا تتمثل في دخول الغذاء والدواء والإمدادات الإنسانية الأخرى إلى القطاع فحسب، بل أيضًا في توزيعها الفعال وسط الأعمال العدائية المستمرة، والتي كانت مشكلة لوكالات الأمم المتحدة ومجموعات الإغاثة على الأرض.

ويفرض الجيش الإسرائيلي بالفعل فترات توقف يومية في العمليات القتالية للسماح بتوزيع المساعدات الإنسانية، وقد فعل ذلك منذ بداية الصراع. ولا ينبغي الاستهانة بأهمية قلق محكمة العدل الدولية بشأن مستوى المساعدات الإنسانية التي تدخل إلى غزة.ولم تدعو المحكمة إسرائيل إلى الكف عن أعمال الإبادة الجماعية، لكنها استشهدت بالعديد من المسؤولين من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الذين علقوا على الوضع الإنساني المتردي في غزة والأثر الشديد الذي يحدثه، وربما يحدثه، على الرفاهية. من المدنيين الفلسطينيين في المنطقة.

من الممكن إذن أن يكون الاهتمام الرئيس لمحكمة العدل الدولية بشأن تصرفات إسرائيل فيما يتعلق باتفاقية الإبادة الجماعية هو المادة 2ج من المعاهدة التي تحظر "إخضاع الجماعة عمدًا لأحوال معيشية يكون من شأنها التسبب في تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا". ونقلت المحكمة عن منظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة ما قالت إنه المستوى الشديد للجوع في الإقليم واحتمال انتشار الأمراض المعدية، مما قد يؤدي إلى خسائر فادحة في الأرواح.

ومن ثم فإن الأمر الذي يفرض على إسرائيل بتخفيف الوضع الإنساني في قطاع غزة يهدف على الأرجح إلى ضمان عدم انتهاك إسرائيل للمادة 2ج، وبالتالي فإن الامتثال لهذا الإجراء المؤقت يشكل مصدر قلق بالغ لإسرائيل.

وفي حديثه خلال جلسة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوم الأربعاء تمت الدعوة إليها لمراجعة الحكم المؤقت لمحكمة العدل الدولية، أصر بريت جوناثان ميلر، نائب الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، على أن "إسرائيل لا تزال ملتزمة

بتخفيف الضرر الذي يلحق بالمدنيين وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية وفقًا لقرارات الأمم المتحدة". القانون رغم كل التحديات"، مشيرًا إلى أن سرقة حماس لمثل هذه الإرساليات منتشرة على نطاق واسع.

وذكرت وسائل الإعلام العبرية أن التقييمات التي تم تقديمها لكل من بيني غانتس، وزير الحرب، وغادي آيزنكوت، مراقب مجلس الوزراء الحربي، قدرت أن ما يصل إلى 60% من شاحنات المساعدات التي تدخل غزة يتم اختطافها من قبل حماس.

التحريض على الإبادة الجماعية

أما الأمر الثالث، وهو منع التحريض على الإبادة الجماعية والمعاقبة عليه، فمن المحتمل أن يكون أكثر صعوبة.

تنص المادة 3ج من اتفاقية الإبادة الجماعية على أن "التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية" عمل يعاقب عليه القانون، لذا فمن المهم هنا مرة أخرى أن تمتثل إسرائيل لهذا الإجراء المؤقت.

واستشهد قرار محكمة العدل الدولية بتعليقات ثلاثة مسؤولين إسرائيليين كبار فيما يتعلق بالادعاءات التي قدمتها جنوب أفريقيا بأن إسرائيل فشلت في منع ونشر التحريض على الإبادة الجماعية. وفي حديثه خلال جلسة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوم الأربعاء تمت الدعوة إليها لمراجعة الحكم المؤقت لمحكمة العدل الدولية، أصر بريت جوناثان ميلر، نائب الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، على أن "إسرائيل لا تزال ملتزمة بتخفيف الضرر الذي يلحق بالمدنيين وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية وفقًا لقرارات الأمم المتحدة". القانون رغم كل التحديات"، مشيرًا إلى أن سرقة حماس لمثل هذه الإرساليات منتشرة على نطاق واسع.

وعلى وجه الخصوص، نقلت تصريحات وزير الدفاع يوآف غالانت، والرئيس يتسحاق هرتسوغ، ووزير الخارجية يسرائيل كاتس (وزير الطاقة في ذلك الوقت).

ونقل قرار محكمة العدل الدولية عن غالانت قوله: "لقد حررت جميع القيود. . . لقد رأيتم ما نقاتل ضده. نحن نقاتل الحيوانات البشرية. هذه هي داعش غزة. وهذا ما نحاربه. . . غزة لن تعود إلى ما كانت عليه من قبل. لن تكون هناك حماس. سوف نقوم بالقضاء على كل شيء. إذا لم يستغرق الأمر يومًا واحدًا، فسيستغرق أسبوعًا، وسيستغرق أسابيع أو حتى أشهر، وسنصل إلى جميع الأماكن".

يبدو أن هذا الاقتباس يعتمد في الغالب على الاقتباسات غير المكتملة التي استشهد بها طلب جنوب إفريقيا. وقد أدلى غالانت بالتصريحات المعنية في 10 تشرين الأول/أكتوبر، ولكن لم يتم نقلها بالكامل سواء من جانب جنوب أفريقيا أو من قبل محكمة العدل الدولية.

خلال تلك التصريحات للجنود في قاعدة للجيش الإسرائيلي في منطقة حدود غزة، أوضح غالانت في عدة مناسبات أن تصريحاته العدوانية كانت موجهة نحو حماس والمقاتلين. ومن بين أجزاء خطاب غالانت التي لم تدرجها جنوب أفريقيا أو محكمة العدل الدولية: "سوف نقضي على حماس"، و"سنقتل كل من حاربنا"، و"غزة لن تعود إلى ما كانت عليه". حماس لن تكون موجودة".

ونقلت محكمة العدل الدولية عن هرتزوغ قوله: "إن الأمة بأكملها هي المسؤولة. وليس صحيحا هذا الخطاب عن مدنيين لا علم لهم، وليس متورطين. هذا غير صحيح على الإطلاق"، وأن "الشعب عندما يحمي وطنه يقاتل، وسنقاتل حتى نكسر عمودهم الفقري". وقد أدلى بهذه التصريحات خلال مؤتمر صحفي عقد في 12 أكتوبر/تشرين الأول، لكنه كرر أيضًا في ثلاث مناسبات خلال ذلك الحدث أن إسرائيل تعمل وستعمل وفقًا للقانون الدولي، ولم تذكر محكمة العدل الدولية سوى واحدة منها.

واستشهدت المحكمة أيضًا بمنشور على موقع X لكاتس، الذي كتب في 13 أكتوبر: "سنقاتل منظمة حماس الإرهابية وندمرها. أُمر جميع السكان المدنيين في غزة [كذا] بالمغادرة فورًا. سنربح. لن تصلهم قطرة ماء ولا بطارية واحدة حتى يرحلوا عن الدنيا». وتضمن طلب جنوب أفريقيا العديد من التعليقات التحريضية الأخرى التي أدلى بها وزراء وأعضاء كنيست، بالإضافة إلى موسيقيين وصحفيين وأعضاء كنيست سابقين ومسؤولين كبار سابقين في الجيش الإسرائيلي، من بين آخرين.

للامتثال لأمر محكمة العدل الدولية، يبدو أن المدعي العام غالي باهاراف ميارا سيتعين عليه فتح تحقيقات وربما مقاضاة أولئك الذين يُعتقد أنهم شاركوا في التحريض على الإبادة الجماعية. وأشارت المحكمة إلى أنه قبل أيام قليلة من جلسات الاستماع في لاهاي، أصدر مكتب المدعي العام بيانا قال فيه إن مكتبها يدرس عدة حوادث تحريض محتملة على إيذاء المدنيين.

قال الدكتور عساف شابيرا من معهد الديمقراطية الإسرائيلي إنه لا يعتقد أن أيًا من التعليقات التي أدلى بها وزراء الحكومة منذ 7 أكتوبر ترقى في الواقع إلى حد الدعوة إلى الإبادة الجماعية. لكن هناك تعقيد آخر يتمثل في أن أعضاء الكنيست والوزراء الحاليين يتمتعون بـ"حصانة جوهرية" من الملاحقة القضائية لارتكاب جريمة جنائية إذا تم ارتكابها كجزء من وظائفهم، بما في ذلك الخطاب الإجرامي، الأمر الذي قد يجعل الجهود لمحاكمتهم بتهمة التحريض أكثر صعوبة. ومع ذلك، قال شابيرا إن الدعوة الصريحة لقتل المدنيين ستكون جريمة جنائية لن تشملها الحصانة الموضوعية. لكن بوهرر من بار إيلان أشار إلى أنه على الرغم من أن التحريض على الإبادة الجماعية ليس خطابًا محميًا، إلا أن "الخط الفاصل بين التحريض وحرية التعبير ليس واضحًا دائمًا".

ومن المرجح أيضًا أن تواجه باهاراف ميارا عاصفة من الانتقادات من الحكومة إذا فتحت تحقيقًا مع أحد الوزراء، الأمر الذي قد يثير مرة أخرى نوع التوترات التي شوهدت بينها وبين السلطة القضائية والحكومة قبل فظائع 7 أكتوبر وتفشي المرض. الحرب. ومع ذلك، فهي مستقلة تمامًا من حيث السلطة التقديرية التي تتمتع بها لفتح تحقيقات جنائية مع المسؤولين المنتخبين.

وقال الدكتور غال ليفرتوف، المدير السابق للقسم الدولي في مكتب المدعي العام للدولة، إنه سيكون من الأسهل على المدعي العام محاكمة الشخصيات العامة التي أعربت عن خطاب يحتمل أن يكون إبادة جماعية مقارنة بالمسؤولين المنتخبين.

يمكن أن تشمل هذه تعليقات مثل تعليقات عضو الكنيست السابق موشيه فيجلين، الذي نشر على X أنه يجب على إسرائيل "تسوية غزة"، أو الصحفي ديفيد مزراحي فيرثايم الذي قال، أيضًا على X، إن على إسرائيل "تحويل القطاع بأكمله إلى مسلخ". وكلاهما تم الاستشهاد بهما في طلب جنوب أفريقيا.

لكن ليفرتوف قال إن محاكمة أولئك الذين لا يتمتعون بالحصانة فقط مع الفشل في محاكمة المسؤولين المنتخبين بسبب حصانتهم البرلمانية يمكن أن يُنظر إليه على أنه غير عادل بشكل خاص ويثير إشكالية من حيث الشرعية العامة.

وأشار بوهرر إلى أن هناك أيضًا طرقًا أخرى للتخفيف من الضرر الناجم عن التعليقات المفرطة. يمكن لمكتب المدعي العام، على سبيل المثال، أن يطلب من أولئك الذين أدلوا بمثل هذه الملاحظات إما توضيح أنهم لم يقصدوا الإشارة ضمنًا إلى أنهم كانوا يدعون إلى الإبادة الجماعية، أو، في حالة عدم إمكانية فهم الملاحظات بأي طريقة أخرى، التراجع تمامًا هم.

بعد نشر أوامر محكمة العدل الدولية يوم الجمعة، أصدر هرتسوغ بعض التعليقات التوضيحية، على الرغم من أنه ندد أيضا بالمحكمة وقال إنه "يشعر بالاشمئزاز من الطريقة التي حرفوا بها كلماتي، باستخدام اقتباسات جزئية ومجزأة للغاية".

وتابع هرتسوغ في توضيحه أن "هناك أيضًا فلسطينيين أبرياء في غزة"، وأوضح أن تعليقاته حول المسؤولية الأوسع التي يتحملها الفلسطينيون تتعلق بـ"تورط العديد من سكان غزة في المذبحة، وفي النهب، وفي أعمال العنف". أعمال الشغب في 7 أكتوبر"، و"كيف هللت الحشود في غزة لرؤية الإسرائيليين وهم يذبحون وتشوه جثثهم".

ويقول ليفرتوف إنه من أجل الالتزام بالموعد النهائي للتقرير الذي طلبته محكمة العدل الدولية، سيكون كافياً أن تثبت المدعية العامة أنها فتحت تحقيقات فقط في حوادث التحريض المحتملة على الإبادة الجماعية.

وفي المستقبل، إذا طلبت المحكمة المزيد من التقارير، فمن المرجح أن يتعين على المدعي العام تقديم تفاصيل عن طبيعة التحقيقات وإما الإشارة إلى أي لوائح اتهام ناشئة عنها كدليل على أن إسرائيل تسعى إلى منع التحريض على الإبادة الجماعية والمعاقبة عليه، أو إذا يتم إغلاق القضايا دون تقديم لوائح اتهام تثبت أنه لم يكن هناك مجال للملاحقة القضائية.

خلال جلسة مجلس الأمن الدولي يوم الأربعاء، أصر ميللر على أن إسرائيل "تبذل جهودا حثيثة لوضع الخط الفاصل بين التصريحات المسموح بها، حتى تلك التي تعبر عن الألم والغضب في أوقات الأزمات، وتلك التي تتجاوز حدود حرية التعبير". وأشار أيضًا إلى بيان مكتب النائب العام بأن الدعوة إلى إلحاق الأذى المتعمد بالمدنيين قد ترقى إلى مستوى جريمة جنائية وأن سلطات إنفاذ القانون في إسرائيل تنظر حاليًا في العديد من الحالات.

من المرجح أن تكتب وزارة العدل التقرير، المقرر تقديمه بحلول 26 فبراير/شباط، وأن يتضمن مدخلات من قسم القانون الدولي التابع للنيابة العامة العسكرية في جيش الدفاع الإسرائيلي، إلى جانب وزارة الخارجية وفريق الدفاع الذي مثل إسرائيل في محكمة العدل الدولية.

* * *

هآرتس: نتنياهو يغلق باب الانتصار في غزة

بقلم عوزي برعام

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

أنا اعترف بأنه يوجد زعماء يصعب علي فهم خطواتهم، ومن هنا يصعب علي توقع خططهم. بنيامين نتنياهو هو بالنسبة لي كتاب مفتوح. ليس لأنه غير ذكي مثلهم، بل العكس. فبأسلوبه المميز هو يحاول الإخفاء والخداع والمفاجأة. وحتى مؤتمر الترانسفير المقرف تم عقده في أيام حكمه.

نتنياهو يعرف أن وقف الحرب أو حتى "صورة انتصار"، لن تمنع الاحتجاج ضده. المجتمع الإسرائيلي لا يمكنه أن يغفر الخطأ الأول. عندما يتحدث نتنياهو عن "وصمة عار سيتم تذكرها لأجيال" هو صادق لكنه يخطئ العنوان. وصمة العار التي لن تنسى ليست ملقاة على لاهاي، حسب قوله، بل على صورة إسرائيل الدولية، التي جلبها هو والمخصيون وبطانته علينا.

نتنياهو يريد كما يبدو أن يحاكمه الشعب. هو يعرف جيدا أن شعاراته الفارغة التي تكرر نفسها – "نحن سنحارب حتى النهاية في القطاع، وسنعيد المخطوفين وسنمنع تكرار تهديد إسرائيل من القطاع" – غير قابلة للتحقق في الحكومة الحالية. بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير وكثيرون في "الليكود" لن يسمحوا له بأن يحقق أقل الشروط للوفاء بوعوده. من اجل الانتصار في المعركة يجب العثور على شركاء يخلقون وضعا مختلفا أمام "حماس". نحن بحاجة إلى الولايات المتحدة ليس فقط التي تؤيد إسرائيل في حربها المبررة، بل التي تجر السعودية والدول السنية إلى التحالف مع إسرائيل. ومن اجل تحقيق ذلك فإنه يجب أن يشمل الفلسطينيين وحل الدولتين.

نتنياهو يفضل التنازل عن هذا التحالف أيضا بسبب أنه سيتم حل حكومته (ماذا في ذلك؟) على يد اليمين المسيحاني إذا وافق على ذلك. ولأن المبادرة الأميركية تتعارض مع القرار الاستراتيجي الذي اتخذه وهو تحويل رفضه لأي اتفاق مع السلطة الفلسطينية إلى موضوع مركزي في الحملة الانتخابية. امتناعه عن عقد اتفاق إقليمي سيعمق الأزمة. استمرار الحرب في غزة سيؤدي إلى توحد كل العالم العربي ضدنا.

ماذا بشأن مصر؟ بين الدولتين لا يوجد حب كبير، لكن اتفاق السلام نجح في تجاوز الكثير من العقبات. الرئيس المصري ونتنياهو لا يوجد بينهما الحد الأدنى من الحديث، رغم أنه من اجل الانتصار في الحرب يجب علينا التوصل مع مصر إلى تفاهمات حول محور فيلادلفيا والقتال في رفح واللاجئين الذين تم طردهم من بيوتهم. الرئيس المصري سيطلب أيضا خطوات لبناء الثقة مع الفلسطينيين، وهذه ستؤدي إلى حل الحكومة التي تتسبب بالإساءة لسمعتنا في العالم.

نتنياهو يبدد إنجازات الجيش في هذه الحرب الصعبة. وحقيقة أنه لا يطرح أي بديل للحكم في القطاع تؤدي إلى عودة "حماس" للسيطرة على شمال القطاع. هجومه على قطر يظهر هستيريا من الوهلة الأولى. فقطر هي المرساة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في صفقة المخطوفين، التي يتوق إليها كل الجمهور. لكن سلوكه لا يفاجئ حقا، حيث من الواضح أنه سيتم

التشهير به كالمسؤول عن حقائب الأموال التي تم تحويلها من قطر لـ"حماس". هو يؤمن بأن العداء العلني لقطر سيؤدي إلى أن ينسى الناس إخفاقاته التي أوصلتنا بعيون مغمضة إلى 7 تشرين الأول.

نتنياهو لا يمكنه الانتصار في الحرب بدون النزر اليسير من التأييد الدولي. أتباعه يفعلون كل ما في استطاعتهم لمنع ذلك. وبتأسيسهم لحركة الترانسفير إلى جانب الدعوة إلى العودة إلى قطاع غزة، فإنهم يغلقون الباب أمام إمكانية الانتصار في هذه الحرب المبررة.

* * *

هآرتس: الرهان على غانتس و ايزنكوت

بقلم عكيفا الدار

لم يتم الاهتمام بشكل كبير بالجزء المخيف في المقابلة التي اجراها غادي ايزنكوت مع برنامج "عوفداه". رجل الجيش المخضرم والسياسي العقلاني أكد على أنه هو وصديقه بني غانتس قد قاما بإفشال تدهور المواجهة في قطاع غزة الى حرب اقليمية شاملة.

لو أن اسرائيل قامت بمهاجمة لبنان (كما تم التخطيط عشية انضمامهما للحكومة)، قال ايزنكوت، كنا سنحقق حلم يحيى السنوار الاستراتيجي وهو جر محور سورية – العراق – إيران على الفور الى الحرب ضد اسرائيل. هذا الحلم يجب أن يقف الآن نصب أعين أي خصم سياسي يستخف بغانتس، المستعد مرة اخرى لأكل المر من المخادع، ونصب أعين أي محلل يدفع ايزنكوت الى الهرب من عش الوقواق.

لقد كان لضغط الرئيس الأميركي وزن كبير في قرار وقف الحرب في الشمال. لكن المواجهة مع الادارة الأميركية حول حل الدولتين تعلمنا أن الخوف من فقدان تأييد الازعر في "قوة يهودية" ما زال يتغلب لدى بنيامين نتنياهو على الخوف من تآكل زعيم الدولة الاقوى في العالم. هكذا بقي للحوار الجماهيري امكانيتان. الاولى، التعود على حرب الاستنزاف في الشمال والتنغيص على حياة الـ 60 ألف شخص من سكان الجليل المنفيين في بلادهم؛ الثانية هي فتح جبهة اخرى في موازاة القتال في غزة، أو على الفور بعد انتهائه.

المبعوث الخاص للرئيس الأميركي، عاموس هوخشتاين (اسرائيلي سابق)، قال في هذا الاسبوع بأن هناك طريقاً ثالثة. من اجل أن يستطيع الاسرائيليون واللبنانيون الذين تم تهجيرهم من بيوتهم العيش في أمان، قال هوخشتاين، يجب عدم الاكتفاء بوقف إطلاق النار. هوخشتاين لديه تفويض من البيت الابيض لمواصلة المحادثات في محاولة لابعاد النار عن منطقة الحدود.

يمكن العثور على تأييد لموقف هوخشتاين في تصريح وزير الخارجية اللبناني، عبد الله بوحبيب، الذي جاء فيه أنه سواء حزب الله أو الحكومة اللبنانية، على استعداد لتطبيق القرار 1701 شريطة البدء في المفاوضات على ترسيم الحدود مع اسرائيل. في

مقابلة مع صحافية "لاورينت لجور" اللبنانية حذر الوزير اللبناني بأنه إذا توسعت الحرب في قطاع غزة ووصلت الى الشمال فهي ستتحول الى حرب اقليمية وستشارك فيها قوات ستأتي من سورية والعراق واليمن.

الجنرال احتياط اوري ساغي، الذي قاد محادثات السلام مع سورية في فترة حكومة باراك، يوصي بالتعامل بجدية مع جهود المبعوث الأميركي ومع اقوال الشخصية الرفيعة اللبنانية. ساغي أكد على أن ادعاء لبنان الذي يفيد بأن اسرائيل قد تجاوزت في 13 نقطة الخط الدولي، يبرر الاستعداد لفحص المسار. بالطبع فقط بعد وقف إطلاق النار من قبل حزب الله.

حسب أقوال ساغي، الذي يعرف كل شبر في منطقة النزاع، فان الخط الازرق يتوافق مع قرار الامم المتحدة رقم 425 بشأن انسحاب اسرائيل الى المناطق التي كان فيها الجيش الاسرائيلي متأهباً عشية عملية الليطاني في العام 1978. لكن هذا المسار لا يتطابق مع خط الحدود الدولي الشرعي. الحدود الدولية بين لبنان وسورية، التي حلت اسرائيل محلها في 1967، لم يتم ترسيمها في اي يوم (الجنرال الفرنسي انري غورو كان الوحيد الذي حاول في العام 1920 ترسيم هذه الحدود، لكن هذا الامر تم على خارطة بمقياس 1: 250 ألف).

ساغي، الذي تم تعيينه فيما بعد في منصب قائد لواء غولاني وبعد ذلك رئيس الاستخبارات العسكرية، قال إنه بعد حرب الايام الستة تم ارساله على رأس دورية غولاني من اجل احتلال جبل روس (الذي أصبح اسمه الآن هار دوف) من اجل تطهير اوكار المخربين وإخلاء سكان مزارع شبعا. حتى أن هذه المنطقة كانت جزءاً من "فتح لاند". واضاف أنه في فترة المفاوضات مع سورية في 1990 – 2000، في الوقت الذي طرح فيه ممثلوها مواقفهم فيما يتعلق بلبنان، لم يطرحوا أي طلب جغرافي بمنطقة مزارع شبعا. اضافة الى ذلك في اتفاق ترسيم المياه الاقليمية الذي تم التوقيع عليه في تشرين الاول السنة الماضية بمصادقة رئيس حزب الله، حسن نصر الله، وافقت اسرائيل على أن "الخط الازرق" لا يمثل الحدود الدائمة لها في القطاع الشمالي.

خلال ذلك ايضا الحجة التي تطرحها اسرائيل هي أن الامر يتعلق بأراض تعود لسورية (ليس لاسرائيل أو لبنان). وبناء على ذلك فانه سيتم الحفاظ على وضع الخمسة كيلومترات في الشرق (الخط العائم) الى حين تسوية الحدود البرية بين الدولتين.

لكن حتى لو لم نوافق على ادعاء لبنان حول الـ 13 نقطة، وإذا اشتعلت جبهة الشمال رغم ذلك، فان استعداد اسرائيل لإجراء المفاوضات سيقوي مكانتها في الساحة الاقليمية والدولية، وبالاساس الساحة الأميركية.

ساغي يتوقع أن اخوته في السلاح، غانتس وايزنكوت، لن يكونا شركاء في المراوحة الدموية في المكان في وحل غزة. وأنهما سيمتنعان عن اعادة اسرائيل الى وحل لبنان، وسيعملان على أن يتمكن المخلون من الجنوب ومن الشمال من العودة الى بيوتهم. والأهم من كل ذلك هو تخليص المخطوفين من الجحيم الموجودين فيه.

* * *

عيران عتصيون: الخطوط العريضة للإفراج عن المختطفين ونهاية الحرب، المعاني

1 .تسعى الولايات المتحدة ومصر، وقطر، باعتبارها لاعباً إشكالياً بالوكالة، إلى إنهاء الحرب من خلال خطة مرحلية. وهذه مصلحة واضحة للولايات المتحدة، على المستويين الاستراتيجي والسياسي. وهي أيضاً مصلحة واضحة لمصر، التي تخشى كثيراً من سيناريوهات اختراق الحدود (محور فيلادلفي)، ومن زيادة مسؤوليتها عن غزة. قطر مهتمة بدور الوسيط، وتعزيز موقفها الإقليمي، وفي حماية معينة لمصالح "حماس"، والإخوان المسلمين بشكل عام.

2. المملكة العربية السعودية، التي تريد إبرام صفقتها الكبيرة مع الولايات المتحدة – تحالف دفاعي، وقدرة نووية، وصفقة أسلحة ضخمة – كانت تدور في دائرة قريبة في ظل إدارة الرئيس الاميركي جو بايدن وقبل انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني، وهو سؤال كبير إنها علامة على مستقبل الولايات المتحدة والغرب والنظام الدولي برمته ويعد الجزء الإسرائيلي من الصفقة خيارا بالنسبة للسعودية. لكنه مشروط بعنصر إسرائيلي فلسطيني مركزي و"لا رجعة فيه" (سؤال مثير للاهتمام، هل يوجد شيء من هذا القبيل وما هو "لا رجعة فيه" في النظام الدولي لعام 2024...).

3. موقف حركة حماس ليس واضحا بعد. سنحتاج إلى الكثير من المعلومات (لا تشمل الملاحظات المزيفة من عميت سيغال) حول خطط ونوايا حماس قبل السابع من تشرين الاول/أكتوبر الماضي، وحول تطور مواقفها منذ ذلك الحين، من أجل محاولة فهم ما قد تتوقعه قيادة الحركة بشكل متعمق. تطوير ما بعد الهجوم. ومن المحتمل أنهم توقعوا تماماً هجوماً مضاداً شاملاً من جانب إسرائيل، واحتلالاً كاملاً للقطاع، ونضالاً طويل الأمد ضد هذا الاحتلال. فهل توفر الخطوط العريضة الحالية لصفقة .الجميع مقابل الجميع، ووقف دائم لإطلاق النار، ومساعدات إنسانية ضخمة بضمانات دولية .يعطي لحماس أفضلية على استمرار الحرب؟ يمكن التقدير بحذر أن الإجابة على هذا السؤال ستعتمد على "الأفق السياسي" الذي سيراه قادة حماس. كان أفق حماس السياسي حتى السابع من تشرين الاول/أكتوبر الماضي هو تعميق قبضتهم على الضفة الغربية، أو الدخول إلى منظمة التحرير الفلسطينية أو استبدالها بمنظمة أخرى سيكون لها فيها دور مهم أو قيادتها. بدل الخط الذي تقوده الولايات المتحدة – وهو الخط الإسرائيلي أيضاً – هو إخراج حماس من مراكز النفوذ في غزة، وبالتأكيد من الضفة. لكن ليس من الواضح ما إذا كانت قيادة السلطة الفلسطينية قادرة على التعاون مع هذا الخط، وليس من الواضح ما إذا كانت قيادة حماس لا تزال راغبة في "الاكتفاء" بدور ثانوي في قيادة الشعب الفلسطيني، أو ما إذا كان نجاحها التاريخي قد انتهى. لقد أحدث تغييرا، ولن يرضوا بأقل من القيادة. وللتذكير، فقد مر الإخوان المسلمون في مصر بمدة حكم قصيرة انتهت بالفشل. فهل ستكون حماس مستعدة لدخول فصل حكمها في غزة في التاريخ؟ بنفس الطريقة؟ في نظرية التفاوض يتحدثون عن بديل – أفضل بديل للاتفاق المتفاوض عليه ما هو بديل حماس؟ وربما توسيع الحملة إلى حرب إقليمية، مما سيخفف الضغط عليها ويحول غزة إلى ساحة ثانوية أمام الساحة اللبنانية والسورية. وهذا سيسمح لها بالاستراحة، وسيفتح الباب أمام اتفاق أفضل في نهاية حرب غير مسبوقة في نطاقها وأضرارها والنظام الإقليمي الجديد الذي ستخلقه (كيف سيبدو؟ هذا أمر منفصل).

4 .أخيراً وليس أخراً – حكومة إسرائيل ودولة إسرائيل. كيانان منفصلان، المسافة بينهما تكبر مع استمرار الحرب.

مصلحة نتنياهو، هو وحده حكومة إسرائيل، وكل وزرائها الآخرين فيها مجرد كماليات ودعائم، على المسرح الذي يصممه والذي يلعب عليه – مصلحة نتنياهو الواضحة هي إطالة أمد الحرب إلى ما لا نهاية. السؤال الذي يطرح نفسه، هو ما إذا كان هناك ثمن باهظ بما يكفي لإجبار نتنياهو على الموافقة على إنهاء الحرب. الجواب هو أن هناك واحداً، وهو في يد الرئيس الامريكي جو بايدن. وإذا قرر بايدن أنه طفح الكيل، فيمكنه فرض وقف سريع لاطلاق النار على نتنياهو. هل سيحدث هذا وتحت أي ظروف؟ وهذا يتطلب أيضًا مقالاً منفصلاً. والعامل الآخر القادر على تغيير حسابات نتنياهو هو بيني غانتس وغادي آيزنكوت والجمهور الإسرائيلي.

إن خطوة كبيرة من الاحتجاج الجاد والحازم، مع أو بدون تحرك سياسي من قبل غانتس – آيزنكوت، يمكن أن يجبر نتنياهو على الذهاب إلى الانتخابات. وماذا عن دولة إسرائيل؟ ما هي المصلحة الوطنية الإسرائيلية؟ في الجوهر، منع الانزلاق إلى حرب إقليمية، والتي ستكون تكاليفها لا تطاق. إعادة الاسرى المختطفين الذين ما زالوا على قيد الحياة بالسرعة القصوى.

وقف دائم لإطلاق النار مع غزة ومع لبنان ومع وكلاء إيران.

- تعظيم التحولات الإقليمية والأميركية التي يمكن تحقيقها طالما بقي بايدن في الحكم، مع التركيز على صفقة سعودية مع مكون إسرائيلي مهم. ومن أجل تحسين جدوى الصفقة فيما يتعلق بإسرائيل، نحتاج إلى خدمة ما هو البديل الخاص بنا؟ والجواب هو. لا يوجد.

بمعنى آخر، البديل الأفضل للصفقة المقترحة هو البديل السيئ لاستمرار الحرب في غزة، والدفع باتجاه إعادة احتلال القطاع بكل ما يعنيه ذلك. وهو لا يزال بديلاً أفضل من التدهور إلى حرب إقليمية، لكن بالطبع لا يمكن لأحد أن يضمن أن هذا هو الحال.

وعلى أية حال، فهذا بديل سيء. هل التصميم المقترح بديل ممتاز؟ لا. إنه بديل إشكالي للغاية، ومن شأنه أن ينشئ وعيا بالانتصار لدى حماس. لكنها الأقل سوءً مقارنة بالبدائل الحقيقية.

هل هناك بديل واقعي لـ"النصر الشامل"؟ الجواب ليس كذلك مطلقا. بالنسبة لنتنياهو فإن "النصر الكامل" هو حكمه حتى يوم وفاته. بالنسبة لإسرائيل، لا سمح الله، ستكون هذه هزيمة كاملة.

* * *

هآرتس: نتنياهو: الوقوف على «مفترق الصفقة»

بقلم عاموس هرئيل

زعيم "حماس" في الخارج، إسماعيل هنية، قال، أمس، إن منظمته لا ترفض تماما عرض الوسطاء لمرحلة أخرى في صفقة المخطوفين بين إسرائيل و"حماس". وحسب قوله فإن "حماس" تفحص الخطة التي تم عرضها، يوم الأحد، في باريس على رؤساء أجهزة الأمن الإسرائيلية. رد "حماس" يمكن أن يتم في اللقاء مع ممثلي دول الوساطة في القاهرة.

العملية التي قادها رئيس الـ"سي.آي.ايه" وليام بيرنز، استهدفت توحيد العروض المتنافسة التي قدمت بشكل منفصل في الأسابيع الأخيرة من قبل مصر وقطر. منذ اللحظة التي قدم فيها العرض الجديد تحت مظلة أميركية موحدة فإن صورة الوضع في المفاوضات أصبحت واضحة أكثر. في الوقت نفسه، بدأ متحدثون أميركيون ومصريون وقطريون في الدفع قدما بالرسالة التي تفيد بأن المفاوضات وصلت إلى مرحلة حاسمة وأنه يمكن إنهاؤها بشكل إيجابي في القريب.

الواقع كالعادة معقد اكثر. فـ"حماس" لم تتم دعوتها للقمة في باريس والتفاؤل الذي ظهر هناك في يوم الأحد الماضي في نهاية المحادثات عكس ما يحدث في المحادثات بين الممثلين الاسرائيليين والوسطاء الأميركيين والعرب. هذا يشبه قليلا اتفاق الزواج بين العريس والحاخام الذي فيه لم تسأل العروس بعد عن رأيها. إضافة إلى ذلك، من اللحظة التي بدأت تنشر فيها، أول من أمس، في وسائل الإعلام في إسرائيل تفاصيل الصفقة التي تلوح في الأفق، صدر على الفور بعض النفي من مكتب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

كل خطة ستناقش بجدية ستجبر إسرائيل على تقديم تنازلات مؤلمة مثل إطلاق سراح آلاف السجناء، وبالأساس وقف القتال لشهر ونصف الشهر في القطاع، مقابل إطلاق تحرير دفعة أولى تشمل 35 مخطوفا. نتنياهو لا يريد التعهد بذلك إزاء المعارضة في الداخل. الأمر الذي حدث بالفعل في باريس هو أن إسرائيل وافقت على أن تنقل دول الوساطة العرض لـ"حماس"، كما حدث أول من أمس. بذلك فقد ربطت إسرائيل نفسها بشكل كبير بعرض دول الوساطة، حتى لو لم تصادق عليه بالكامل وبشكل رسمي. وقد اصبح هناك أيضا التزام مصري وقطري تجاه الإدارة الأميركية التي هي معنية جدا بالتوصل إلى صفقة. هاتان الدولتان لا تنقصهما وسائل الضغط على "حماس". النظام في غزة يعتمد على التمويل من قطر، وعلى الطريقة التي ستقرر فيها مصر فتح الحدود مع القطاع أمام البضائع والأشخاص.

الطرفان ينتظران الآن تقديم عرض مضاد من قبل "حماس" ردا على عملية الوساطة. عرض "حماس" سيكون بالتأكيد اكثر صعوبة على الهضم من ناحية إسرائيل، لكن عندما سيأتي سيكون بالإمكان فهم هل يمكن التقدم نحو تحقيق صفقة. عندها أيضا ستعود الكرة إلى ملعب إسرائيل وعندها سيتعين على نتنياهو التقرير إذا كان مستعدا لتقديم التنازلات المطلوبة.

من الواضح الآن أن الجناح اليميني المتطرف في الحكومة سيضع العقبات أمام أي صفقة. فالوزير إيتمار بن غفير سارع إلى إطلاق التصريحات ضد الصفقة التي تكون مرتبطة بتقديم تنازلات، واطلق تهديدات بحل الحكومة. (الوزير بتسلئيل سموتريتش غير بعيد عنه). في اليمين يقلقون من احتمالية أن وقفا طويلا لإطلاق النار سيعتبر فعليا إنهاء للحرب وسيبقي "حماس" في السلطة، على الأقل في جنوب القطاع. أيضا نتنياهو يدرك أن إعادة بعض المخطوفين مقابل آلاف السجناء سيتم تفسيرها من قبل جمهور واسع على أنها اعتراف بالفشل.

هذه الصفقة سترفع من مكانة "حماس" في أوساط الفلسطينيين، وربما ستخلص قيادة "حماس" في القطاع من الضغط العسكري الذي يستخدم عليها الآن. عائلات المخطوفين تقول، وهي محقة جدا في ذلك، إنه لم يبق للمخطوفين وقت كبير للعيش وأنه على الدولة واجب كبير لإنقاذهم إزاء الفشل الفظيع في 7 أكتوبر. في الوقت نفسه، يجب الاعتراف بأن الصفقة

بصيغتها الحالية ستكون بمثابة إنجاز لـ"حماس" – لا يهم كيف ستغلف الحكومة ذلك. تخفيض عدد القوات والانسحاب في الوقت الذي تحتفل فيه "حماس" في المناطق التي قام الجيش الإسرائيلي بإخلائها، لن يتم هضمه من قبل اليمين رغم الخطر الواضح على حياة المخطوفين.

في القطب المقابل للضغط الذي يستخدمه سموتريتش وبن غفير في "الكابنيت" الأمني يقف وزراء المعسكر الرسمي بني غانتس وغادي آيزنكوت، الأعضاء في "كابنيت" الحرب المصغر الذين يؤيدون الصفقة حتى بثمن تقديم تنازلات كبيرة. رئيس المعارضة، عضو الكنيست يائير لابيد (يوجد مستقبل)، قال، أمس، إن قائمته ستوفر للحكومة شبكة أمان لأي صفقة تعيد المخطوفين.

نتنياهو قال في زيارته في مستوطنة "عيلي"، "نحن لن نسحب قوات الجيش من القطاع ولن نطلق سراح آلاف المخربين. هذا لن يحدث". لكن عمليا، رئيس الحكومة يقترب من النقطة التي سيضطر فيها إلى اتخاذ قرار حاسم بين الموقفين. بن غفير لن يكون وحده، سيكون له عدد غير قليل من الشركاء في الجناح اليميني في الحكومة ومن بينهم وزراء في "الليكود". أي أنه مهما كان الأمر، فإنه في حالة الدفع قدما بالاقتراح لن يكون للائتلاف احتمال كبير للبقاء بالتشكيلة الحالة. ومهما كان قرار نتنياهو فإن اليمين أو اليسار سينفصل عنه. لا توجد صفقة على جدول الأعمال يمكن لبن غفير وسموتريتش التعايش معها. ومن جهة أخرى، يبدو أنه لا يوجد سيناريو انفجار في المحادثات (باستثناء تحطيم كامل للأدوات من قبل "حماس")، ما يمكن أن يبقي غانتس وآيزنكوت في الحكومة فترة أطول.

الصورة الكبيرة

الإدارة الأميركية لا تنشغل فقط بصفقة المخطوفين، بل هي تنشغل أيضا بعمليات إقليمية أخرى بعيدة المدى. ففي الأسابيع الأخيرة تنشغل الإدارة الأميركية في محاولة إعادة تحريك المفاوضات حول اتفاق التطبيع بين إسرائيل والسعودية وربطه بترتيبات اليوم التالي في القطاع. الوزير رون ديرمر يتولى الاتصالات من قبل نتنياهو مع الولايات المتحدة في هذا الشأن. لكن الأميركيين أيضا يهتمون بإبلاغ رؤساء الأحزاب الكبيرة الأخرى، المعسكر الرسمي و"يوجد مستقبل"، عما يوجد على الأجندة.

زمن الإدارة ينفد: في بداية شهر آذار سيبدأ شهر رمضان، وهذه فترة حساسة في الشرق الأوسط. وفي شهر حزيران سيتم تسريع السباق على الرئاسة بين الرئيس جو بايدن والمرشح الجمهوري المتوقع دونالد ترامب، البيض الأبيض لا يكتفي بحل مشكلة المخطوفين، بل هو معني أيضا بربط علاقات إسرائيل والسعودية بذلك، إضافة إلى دفع المملكة السعودية واتحاد الإمارات وقطر إلى تمويل ودعم اتفاقات اليوم التالي في قطاع غزة.

الصيغة الأميركية تشمل إقامة حكومة تكنوقراط فلسطينية وإعطاء موطئ قدم للسلطة الفلسطينية في القطاع، وضمن ذلك إبقاء دور معين لـ"حماس" من وراء الكواليس. إزاء رفض نتنياهو لإظهار أي دعم لإقامة الدولة الفلسطينية فإن الإدارة الأميركية تفحص بديلا يفيد بأنه سيتم التحدث عن ذلك مع الحكومة الحالية في إسرائيل كحديث عن حلم مستقبلي وليس كحل فوري، عملي. جهات سعودية رفيعة صرحت مؤخرا في صالح المطالبة الملحة اكثر من إسرائيل بالاعتراف بالدولة الفلسطينية قبل انتهاء الحرب في القطاع. إضافة إلى ذلك يبدو أن السعودية لم تتنازل بعد عن فكرة التطبيع مع إسرائيل.

الطلبات التي طرحتها السعودية على الإدارة الأميركية كجزء من المفاوضات على اتفاق قبل سنة تقريبا بقيت على حالها: حلف دفاع مع الولايات المتحدة وتزويدها بالسلاح الأميركي المتقدم وإعطاء الضوء الأخضر لمشروع نووي مدني في السعودية. في هذه الأثناء، السعودية تؤمن كما يبدو بأنه سيكون من الأسهل عليها تحقيق ذلك من بايدن اكثر مما سيكون أمام كونغرس منقسم اكثر في سيناريو سيفوز فيه ترامب في الانتخابات في تشرين الثاني القادم.

* * *

يديعوت أحرونوت: إسرائيل تقرأ "الصفقة": مطلب استراتيجي تجاه "حزب الله" ولكن "كيف سنشاهد السنوار محتفلاً"؟

بقلم نداف أيال

ترجمة: صحيفة القدس العربي

بعد أن فجرت حماس صفقة المخطوفين السابقة كانت واضحة جداً: لا صفقات أخرى قبل نهاية حرب إسرائيل في غزة وانسحاب كامل للجيش الإسرائيلي. قدرت إسرائيل بأن يحيى السنوار ندم على قرار الموافقة على تحرير 100 مخطوف (77 إسرائيلياً و23 أجنبياً). أما حماس فقدرت بأن المجتمع الإسرائيلي لن يتمكن من العودة إلى القتال، وأن الضغط لإعادة المخطوفين وعدد الإصابات الكبير سيؤدي إلى إنهاء طبيعي للحرب.

عندما استؤنفت الحرب – بخلاف نبوءات الغضب التي انطلقت في إسرائيل أيضاً – بدأ "محور المقاومة" يدرك أن التصميم الإسرائيلي حقيقي. الإيمان الأصولي بضعف المجتمع الإسرائيلي الداخلي تبين أنه كاذب. تقدم الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة مبهر، جذري؛ والخسائر الفادحة لا تتسبب بعلة في تأييد الحرب. سيقدم ممثلو حماس جوابهم للمسؤولين المصريين والقطريين، وإذا كانت مصرة على إنهاء تام للحرب، فقد تعلن عن ذلك فوراً، لكنها لم تفعل هذا. وإذا تراجعت حماس بالفعل عن شرطها المركزي لوقف الحرب، فسيكون هذا إنجازاً إسرائيلياً ملموساً جداً، أي نتيجة مباشرة لنجاحات القتال في غزة، خصوصاً في خان يونس، من فوق وتحتها.

إسرائيل تريد الصفقة. والسبب مفهوم: إعادة المخطوفين. الاتهامات التي انطلقت في إسرائيل في الأسابيع الأخيرة وكأنه هدف أصبح ثانوياً أو منسياً، لا أساس له. فما من موضوع عليه إجماع مثله في "كابينت الحرب" وأساساً في جهاز الأمن بكل أقسامه.

توجد شكاوى حادة ضد نتنياهو، لكنها تكتيكية في أساسها: أنه يعرقل، ولا يدفع بما يكفي، ولا يبدي ما يكفي من تصميم. لكن إعادة المخطوفين موضوع أكبر حتى من رئيس وزراء إسرائيل. رؤساء الموساد و"الشباك" والأركان، واللواء نيتسان ألون، ومنظومة الأسرى والمفقودين كلها، واللجنة النضالية للعائلات، والدور الأمريكي، و"كابينت الحرب"، كل هؤلاء لن يسمحوا بدحر إعادة الإسرائيليين الموجودين في أنفاق حماس. من يريد دليلاً حصل عليه أمس، بالطريقة التي عقب فيها جون كيربي من مجلس الأمن القومي على تصريحات نتنياهو: "هو حر بأن يتحدث باسمه، هناك تقدم في صفقة أسرى".

القطريون والمصريون يعطون إحساساً بأن الصفقة باتت خلف الزاوية. هذا منوط بجواب حماس، ومن الأفضل انتظاره. مسألة الثمن صعبة ومعقدة جداً. عندما تحدث نتنياهو في الكلية العسكرية "بني دافيد" في "عاليه"، وقال إن الجيش

الإسرائيلي لن ينسحب من قطاع غزة ولن يحرر آلاف المخربين، فإنه تحدث عن المرحلة الأولى؛ تلك التي في إطارها سيتحرر حتى 40 إسرائيلياً كـ"تحرر إنساني"، لكن تحرير المخطوفين يحتاج لمرحلتين أخريين. في النهاية، سيصل هذا إلى الآلاف (في ضوء الثمن الذي ثبته نتنياهو نفسه في صفقة شاليط، لأكثر من 1000 سجين لقاء جندي واحد).

الأسئلة الكبرى استراتيجية وذات مغزى، حتى أهم من عدد السجناء أو هوياتهم. فمثلاً: هل ستنسحب إسرائيل في مرحلة ما من رواق "نتساريم" وتسمح بعودة الغزيين إلى شمال القطاع؟ لن يحصل هذا في المرحلة الأولى، من ناحيتها. لكن ماذا عن المرحلتين الثانية والثالثة؟ وسؤال آخر: هل سينال السنوار ورفاقه حصانة من الاغتيال، وماذا ستكون عليه طبيعة هذه الحصانة؟ هل سنشاهد مؤتمر "نصر" للسنوار في رفح؟ شهران ليسا هدنة قصيرة، مثلما في المرة السابقة.

الصفقة تخدم إسرائيل من ناحية أخرى، استراتيجية: فاحتمال الوصول إلى تسوية في الشمال تمنع الحرب وتسمح بعودة السكان إلى هناك. في الهدنة السابقة، وضع "حزب الله" سلاحه. وإسرائيل (بخلاف موقف وزير الدفاع يوآف غالنت الذي حذر بتقديم هذه المهلة لـ"حزب الله"). أما هذه المرة، فإسرائيل معنية بوقف النار، لزمن طويل، لشهر ونصف – شهرين. وهكذا يتمكن "حزب الله" من النزول عن الشجرة العالية التي تسلقها: ما دامت الحرب في غزة، سيتواصل الهجوم في الشمال. خلال ذلك، ربما تقرر إسرائيل إعادة قسم من السكان إلى بيوتهم، وتسريع مسيرة سياسية مع مبعوث الإدارة عاموس هوكشتاين، وبالتوازي الاستعداد لإمكانية حملة عسكرية إسرائيلية مبادر إليها في لبنان، إذا ما فشلت الجهود كلها.

* * *

يديعوت أحرونوت: للسنوار: هل رأيت ما فعلناه في مستشفى ابن سينا بمدينة جنين؟

بقلم آفي يسسخروف

صحيح، يبدو هذا كمشهد من مسلسل "آكشن" معروف نسبياً في إسرائيل والعالم. والواقع فاق الخيال هذه المرة أيضاً. قبل بضع دقائق من الساعة 4:30 صباحاً، بدأ المستعربون يصلون إلى مستشفى ابن سيناء في جنين بهدف الوصول إلى المطلوبين الثلاثة الذين اختبأوا في الطابق الثالث، في غرفة جانبية بقسم الجراحة، هكذا على الأقل يتبين من استعادة الفريق الطبي وشهود العيان في المكان لما حدث.

لم يكن الحديث يدور عن اثنين أو ثلاثة من المستعربين، بل قوة أكبر كان ينبغي لها أن تصل على مراحل حتى لا تنكشف. تقول إسرائيل إن المعلومات الواردة عن مكان الثلاثة الدقيق لم تصل إلا قبل وقت قصير من ذلك، أي أن لدى القوة العاملة وقتاً قصيراً جداً للاستعداد للعملية. في الشريط المسجل المنشور، نرى مقاتلي وحدة "اليمام" و"الشاباك" بعد أن أصبح عملهم علنياً. لكن يمكن تقدير ضربات القلب المتسارعة والدراما في غرفة العمليات أيضاً حتى اللحظة التي يصل فيها المقاتلون إلى المخربين: الوصول، الدخول، المكوث، السير في الأروقة حتى الغرفة المحددة التي كان فيها المطلوبون، كل هذا يحتاج إلى اندماج تام دون إثارة أي اشتباه. وعندها، العثور على المشتبهين وتحييدهم. من الصعب القول إن أحداً ما في المستشفى فوجئ من إصابة الثلاثة. الكثير من العاملين في المكان كانوا يعرفون بأن المخربين يختبئون هناك، وجعلوا من المكان مخبأ بل غرفة عمليات لهم. والرسالة التي تصدر عن مثل هذه العملية للمطلوبين في الضفة وفي أماكن أخرى، هي أن المستشفى لم يعد يمنحكم ملجأ من الإصابة. في هذه الأثناء، رغم الرد الأولي القاطع السلبي ظاهراً من جانب حماس ليلة أول

أمس على اقتراح صفقة تحرير المخطوفين، فقد بدت حماس مختلفة منذ أمس. إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي للمنظمة، قال إن حماس ستنظر في الاقتراح وسترد قريباً.

خطوة رئيس السي.اي.ايه لعقد اجتماع في باريس لمندوبي قطر ومصر وإسرائيل والولايات المتحدة وفرنسا لأجل الاتفاق على اقتراح واحد، جاء لحشر حماس في الزاوية والضغط عليها. هذا ليس موقفاً إسرائيلياً – أمريكياً آخر فقط، بل اقتراح تقف خلفه اللاعبتان الأهم في العالم العربي وبشكل عام لحماس: قطر التي تمول حماس بمساعدات لغزة (وفي المستقبل ربما إعمارها)، ومصر التي تسمح بإدخال كل هذه المساعدات من أراضيها. بدون هاتين الدولتين لن تكون حماس في غزة، وقيادة المنظمة تفهم هذا. بمعنى أنه كلما ازداد ضغط قطر ومصر على قيادة المنظمة، سنشهد مزيداً من المرونة من جانب حماس. وثمة عنصر آخر له وزن في الموقف الأقل إصراراً من جانب حماس في موضوع الصفقة، وهو الضغط العسكري، الذي رغم الأقوال القاطعة بأنه "لا ينجح"، يقوم بالعمل وينجح في دفع عصبة السنوار على الأقل، للنظر في خطواتها.

وكلمة أخرى عن السنوار: رغم اختبائه في مكان ما في الأنفاق، يدرك أن ذاك "الجاسوس" الفلسطيني الذي ينقل معلومات عن مكانه في الزمن الحقيقي، سينهض في نهاية الأمر. وعندها، سيجد نفسه منضماً لقائمة "الشهداء" الطويلة. ليس مؤكداً أن هذه هي رغبة السنوار، الذي وإن دخل اسمه صفحات التاريخ الفلسطيني، لكنه معني الآن بالنجاة من هذه الحرب ويصبح زعيم الشعب الفلسطيني.

السنوار لا يسارع للقتال ضد جنود الجيش الإسرائيلي أو التضحية بنفسه في الحرب، ويبدو أن "موت القديسين" و72 حورية يبقيه للآخرين. هذا كفيل بأن يذكر إبراهيم حامد، الذي كان رئيس الذراع في الضفة والمطلوب رقم واحد في "المناطق" طوال ست سنوات. في لحظة الحقيقة، عندما حاصرت قوات الجيش الإسرائيلي البيت الذي اختبأ فيه، خرج حامد من البيت بيدين مرفوعتين وبلباسه الداخلي. حامد وآخرون ينتظرون الصفقة التي تؤدي إلى تحريرهم، ويتذكر السنوار أنه تعهد بتحريره هو أيضاً. هذه لحظة الحقيقة، وهو يفهم بأنها فرصة لن تعود.

* * *

هآرتس: الكنيست تقرر تنحية النائب عن "الجبهة العربية" لتأييده جنوب إفريقيا في "لاهاي"

قررت لجنة الكنيست تنحية النائب عوفر كسيف (الجبهة العربية)، لتأييده الالتماس الذي رفعته جنوب إفريقيا لمحكمة العدل في لاهاي التي ادعت بمسؤولية إسرائيل عن إبادة جماعية في قطاع غزة. القانون الأساس: تسمح الكنيست للهيئة العامة بتنحية نواب إذا ما حرضوا على العنصرية أو أيدوا الكفاح المسلح ضد إسرائيل. لا شيء من أقوال كسيف يستجيب لهذا التعريف.

تنم تنحية كسيف عن رائحة ملاحقة سياسية. لو كانت الكنيست مصممة على لفظ عنصريين من أوساطها، لما بقي ما يكفي من أعضائها الضروريين لإقامة حكومة بن غفير وسموتريتش. غير أن النائب عوديد بورير من "إسرائيل بيتنا"، الذي بادر لطلب التنحية، شرح المنطق المشوه الذي عمل بموجبه: "قد نرى وكأن الالتماس إلى لاهاي رفعه كسيف نفسه، وإذا ما قُبل،

فسيؤدي الأمر إلى مس بأمن إسرائيل". لماذا؟ لأن أهداف كسيف هي "وقف القتال". وعندها " ستنتعش حماس"، مما سيجر "مساً بالجنود".

85 نائباً من كل الكتل، باستثناء العمل والأحزاب العربية، وافقوا على التوقيع على الطلب. وأمس، صوت لتنحيته 14 من أصل 16 عضواً في لجنة الكنيست. ومن أولئك الذين يريدون التخلص من كسيف: موشيه سعده من الليكود الذي قال إنه "بات واضحاً للجميع وجوب إبادة غزة"، وتسفيكا غوجل من "عظمة يهودية" الذي قال قبل شهر "بداية نهزم حماس وحزب الله، وثم نرتب الوضع في محكمة العدل العليا"، ومتان كهانا وزئيف الكين من "المعسكر الرسمي"، وناور شيري من "يوجد مستقبل".

من حق كسيف أن يفكر بأن إسرائيل ترتكب جرائم حرب. أفضل القانونيين في العالم وافقوا على البحث في لاهاي في المسألة. ولكن قانون التنحية الذي سن بداية للتخلص من التمثيل العربي في الكنيست، والذي يتطلع للمضي بإسرائيل ديمقراطية كاملة ومتماثلة مع الكفاح الفلسطيني للتحرر من الاحتلال. رفاقه لا يؤيدون الإرهاب ولا يؤيدون هجمة 7 أكتوبر، وعاد كسيف وأكد ذلك. ثمة قدر من المفارقة في حقيقة أن الكنيست وجدت من هو، زعماً، جدير بالتنحية بعد بضعة أيام من تلقي إسرائيل نفسها أمراً دولياً يأمرها بمعاقبة المحرضين والعنصريين الذين اقتادوها إلى لاهاي – وبعد يومين من المؤتمر في مباني الأمة الذي دعا فيه وزراء وأعضاء ائتلاف إلى ترحيل مليوني غزي.

إن إقرار التنحية في اللجنة ليس النهاية. ثمة محطتان أخريان على الطريق: إقرار الهيئة العامة للكنيست (مطلوب أغلبية 90 نائباً)؛ والمحكمة العليا إذا ما قرر كسيف الاستئناف. هناك، سينظف القضاة كعادتهم بعد الكنيست ويقلبون القرار. لكن لن تمحى تلك الوصمة بسهولة.

* * *

هآرتس: في اتهام بالتحريض.. ريتا مراد: لو نشره يهودي لقالوا "خطوة احترازية"

بقلم شيرا قدري عوفاديا

في نهاية تشرين الثاني عندما بدأت شائعات تنتشر في سجن الدامون حول تحرير محتمل لأسيرات في صفقة مع حماس، دار نقاش حاد في الغرفة التي كانت فيها ريتا مراد، طالبة "التخنيون" [معهد في حيفا] التي تعيش بحيفا في السنوات الأخيرة. تتذكر ريتا مراد كيف أن المعتقلات تساءلن: هل يمكن أيضاً إطلاق سراح مواطنات إسرائيليات في الصفقة الآخذة في التبلور. مراد نفسها، من مواليد الناصرة، كانت متشككة. "كنت مع الجهة التي قالت بأنه لا احتمالية، ولا منطق في ذلك"، تتذكر المحادثة مع "هآرتس": "نملك جنسية إسرائيلية، بالضبط مثل المخطوفين. فأي تبادل هذا؟".

عندما تبين أن هذه الاحتمالية مطروحة، بدأت مراد في التفكير بقضية التحرر بينها وبين نفسها. "سألت نفسي، ربما يسألوننا هل نريد التحرر؟"، قالت. "لم نكن نعرف ما الذي حدث مع المعتقلات الأخريات بعد إخراجهن من القسم. اعتقدت أنه ربما كانت لهن إمكانية الاختيار".

دخلت مراد المعتقل قبل شهر تقريباً بعد شكوى قدمت ضدها بسبب منشورات في حسابها في "إنستغرام". في لائحة الاتهام ضدها بعد فترة قصيرة وأثناء وجودها في المعتقل إلى حين انتهاء المحاكمة، اتهمت بالتحريض على الإرهاب وتأييد منظمة إرهابية، وهو ما نفته مراد. "أثناء التحقيق قلت مراراً إنه لا شيء في المنشورات يظهر تأييداً لأعمال حماس أو المصادقة عليها"، قالت. "من ناحيتي، المشاركة طريقة لعرض ما حدث ومشاركته. وعندما ينشر يهودي نفس المضمون يفسّر أنه إبلاغ عن الوضع. ولكنهم يفسرون ما فعلته أنه تأييد لكوني عربية".

في الفترة التي سبقت إبرام الصفقة مع حماس، كانت مراد في ذروة النضال على إطلاق سراحها. حدد جلسة مناقشة شروط تحررها في نهاية تشرين الثاني، ولكن بدأت في حينه تنتشر شائعات حول التحرر المحتمل بواسطة صفقة. "كان معي فتيات قلن إنهن يردن التحرر بأي ثمن، ولا يهم بأي طريقة"، تتذكر. "لا أحكم عليهن. فظروف المعتقل صعبة، لكنني قلت إن الأفضل عندي هو التحرر بصورة توضح أنني بريئة، وأنني لا أتفق مع حماس أو أي شيء تفعله. أردت أن يكون هذا واضحاً".

لكن لم يسألها أحد. في نهاية المطاف، تم تحرير ريتا مراد في وقت متأخر من الليل في نفس اليوم كجزء من صفقة حماس. تم في هذه الصفقة إطلاق سراح 20 مواطنة إسرائيلية تم اعتقالهن بعد 7 أكتوبر بتهمة التحريض في الشبكات الاجتماعية أو التماهي مع منظمة إرهابية. حسب أقوال ريتا مراد، فإن السجان الذي دخل الغرفة في ذاك الصباح، قرأ قائمة أسماء وفيها اسمها. لا أحد قال لها بشكل صريح، رغم أنها حاولت معرفة المكان الذي يأخذونها إليه. ولكنها أدركت بأنها كانت جزءاً من الصفقة.

بعد ساعات طويلة جداً من الانتظار المتعب للأعصاب، خرجت من بوابة السجن. ومحاولة تنصلها من العلاقة القسرية والتماهي مع أفعال حماس ذهبت هباء. "تم تصنيفي"، قالت. اشتهر اسمها باعتبارها متماهية مع حماس وأنه تم إطلاق سراحها في الصفقة. تم إلغاء جلسة مناقشة شروط تحررها من المعتقل لأنه لا حاجة لها. في هذه الأثناء، باتت لائحة الاتهام، مثل لوائح اتهام أخريات في الصفقة، معلقة لأنه لم يتقرر بعد كيف سيتم التعامل معها.

واقع عبثي

إضافة إلى رغبتها في إثبات أنه لا أساس من الصحة بشأن الاتهامات الموجهة إليها، كان هناك أمر مهم لريتا مراد بتطهير اسمها حتى بثمن مكوث آخر في المعتقل، ومواصلة دراستها في "التخنيون"، حيث ستبدأ سنتها الثالثة في كلية علوم الحاسوب. مستقبلها العلمي أشغلها منذ بداية الإجراءات القانونية ضدها وطوال التحقيق المتعب وتمديد الاعتقال. "في إحدى الجلسات، نجحت في سؤال المحامي إذا كانوا أرسلوا لي أي خبر حول الدراسة، نفى ذلك. رجعت من الجلسة مع ابتسامة كبيرة على الوجه. الفتيات كن على ثقة بأنه سيتم إطلاق سراحي، لكن لا، ببساطة كنت مسرورة لأن تعليمي على ما يرام".

بعد إطلاق سراحها، تركز اهتمامها على العودة للتعليم الذي سيبدأ بعد شهر. هي بدأت في الاستعداد مع زملاء الدراسة للموعد "ب" الذي تحدد في نهاية كانون الأول. ولكن بعد ثلاثة أسابيع على إطلاق سراحها، في 18 كانون الأول، وجدت رسالة من "التخنيون" في البريد الإلكتروني. تم فتح شكوى انضباط ضدها. والمبرر: منشورات اعتقلت بسببها، إلى جانب مبرر آخر وهو أنها تحررت في صفقة حماس.

منذ ذلك الحين وريتا مراد تنتظر اتخاذ قرار في هذا الإجراء الانضباطي ضدها. وبات محظوراً عليها الوصول إلى حرم الجامعة، لأنه إدارة "التخنيون" طلبت إبعادها عن الجامعة حتى اتخاذ قرار بشأنها. والمبرر هذه المرة إطلاق سراحها في صفقة تدل على الإدانة. "لا يخطر بالبال أن يجلس على مقعد الدراسة طالب قتلت عائلته على يد مخربي حماس، أو طالب عاد من القتال في غزة، وتجلس إلى جانبه طالبة أطلق سراحها في صفقة لحماس"، كتب في مبررات "التخنيون" للمحكمة الانضباطية. "هذا واقع عبثي، هستيري ومدحوض ولا يمكن تخيله. من الواضح أنه يشكل أيضاً مساً كبيراً بنسيج الحياة المشتركة بين طلاب التخنيون". وافقت المحكمة على الطلب. "في وقت بات معروفاً فيه موضوع إطلاق سراح الطالبة في إطار الصفقة مع حماس، فلا يمكن أن يدفن التخنيون رأسه في الرمل، ويضمن عدم حدوث ضرر لا يمكن إصلاحه"، كتب في قرار إبعادها من الجامعة.

* * *

إسرائيل اليوم: الجيش الإسرائيلي: نحن من سيتحكم بتوزيع المساعدات الإنسانية للغزيين

بقلم يهودا شليزنغر

إدخال المساعدات الإنسانية إلى القطاع وسيطرة حماس عليها، تشغل بال المحافل السياسية والعسكرية العليا وتثير انتقاداً جماهيرياً واسعاً. وتجري الآن محاولة لحل المشكلة: علمت "إسرائيل اليوم" بأن الجيش يبلور خطة في هذه الأيام تحاول منع وصول المساعدات الإنسانية لحماس، وفقاً لتعليمات القيادة السياسية. وحسب الخطة التي ينظر فيها الآن، سيضطر الجيش ومحافل دولية لتولي توزيع المساعدات مباشرة إلى مواطني غزة. والمعنى أن الجيش سيضطر للعناية بالجوانب المدنية في القطاع، الأمر الذي هو غير معني به على الإطلاق. حسب الاقتراحات الأولية، يقام مجال إنساني محدد، بداية في شمال القطاع ووسطه، حيث يصل المواطنون الغزيون. يشار إلى أن الموضوع ما زال في بداية مسيرة الفحص لدى الجيش، وهو كفيل أن يتغير. وجاء من الجيش أنهم سيعملون وفقاً لقرارات المستوى السياسي.

ضخ المياه إلى الأنفاق

ما يمكن قوله الآن أن بضع وحدات في الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع، طورت أدوات لضخ المياه بوتيرة عالية إلى أنفاق حماس في القطاع، كجزء من جملة أدوات يستخدمها الجيش لتحييد الأنفاق. وتتضمن القدرات نصب محركات نهل وأنابيب، بالتوازي مع إنضاج قدرة في مستوى هندسي والعمل على العثور على الفوهات المناسبة للمهمة. قبل استخدام القدرة.تم تحليل مزايا الأرض ومنظومات المياه في المنطقة للتأكد من ألا تمس بالمياه الجوفية في المنطقة. وأشار الجيش إلى أن "هذه الأداة تشكل اختراقاً هندسياً وتكنولوجياً مهماً في التصدي التحت أرضي، وقد طورت بعمل مشترك من جهات مختلفة في جهاز الأمن".

"وحدة وطنية"

هذا وقال وزير الدفاع يوآف غالنت لأعضاء لجنة الخارجية والأمن في الكنيست "إن العمل لتصفية شبكات الإرهاب والأنفاق لا نهاية له. هو صعب، هو مركب، فيه أثمان لكنه نهائي. ونتقدم في هذا الشأن". وعلى حد قوله: "بودي أن أقول بالشكل الأكثر وضوحاً– لدولة إسرائيل هدفان في قطاع غزة، وشرط مهم لتحقيقهما. الهدفان هما تصفية حماس كمنظمة عسكرية وسلطوية، وإعادة المخطوفين إلى بيوتهم. أما شرط تحقيقهما فهو الوحدة على المستوى الوطني. إذا لم نكن متحدين، فحماس الكاسب الوحيد.

* * *

سموتريتش: مطالبة حماس بتحرير آلاف الأسرى أشبه بامتلاكها قنبلة ذرية

ترجمة: موقع عرب 48

سموتريتش يعارض بشدة صفقة تبادل أسرى: "ما سيؤدي إلى صفقة وإعادة أكثر ما يمكن من المخطوفين، هو فقط إذا أظهرنا حزما واستمر الجيش بالعمل مثلما يفعل الآن بشدة بالغة وتعميق الضغط على السنوار."

عبر رئيس حزب الصهيونية الدينية المتطرف ووزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، اليوم الخميس، عن معارضته الشديدة لصفقة تبادل الأسرى، يتم من خلالها الإفراج عن آلاف الأسرى الفلسطينيين والرهائن الإسرائيليين، وادعى أن صفقة كهذه أشبه بأن تطالب حركة حماس بامتلاك قنبلة ذرية.

ورفض سموتريتش تصريحات سياسيين إسرائيليين حول الموافقة على الصفقة "بأي ثمن". وقال لإذاعة 103 FMإنه "لنقل إن (رئيس حماس في قطاع غزة يحيى) السنوار سيطالب بقنبلة ذرية في قطاع غزة، هل هذا ثمن سندفعه من أجل استعادة جميع المخطوفين؟ فهذا سخيف للغاية. وهل نُغرق الشوارع بالمخربين الذين سيقتلون غدا آلاف الإسرائيليين، هل هذا ثمن معقول؟." وادعى أن "ما سيؤدي إلى صفقة وإعادة أكثر ما يمكن من المخطوفين، هو فقط إذا أظهرنا حزما واستمر الجيش بالعمل مثلما يفعل الآن بشدة بالغة وتعميق الضغط على السنوار."

وقال سموتريتش إنه مطلع على المفاوضات حول صفقة تبادل أسرى، وأنه يجري محادثات حولها مع رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وجهات أخرى. "ورأي معروف، ونتنياهو يعرفه جيدا. ونحن ملزمون بأن نجتهد جدا لنعيد المخطوفين، لكننا ملزمون بتحقيق أهداف الحرب وأن ننتصر ونقضي على حماس. ويجب ألا نستسلم بأي حال لتحرير مئات وآلاف المخربين، فهذا يشكل خطرا على وجود دولة إسرائيل وعلى جميع يهود العالم الذين يمكن أن يتحولوا إلى أهداف شرعية للاختطاف."

وأضاف أن "ثمة احتمال ألا تكون هناك صفقة. وليس لدي انطباع أنه يوجد استعداد لذلك لدى السنوار. والمخطوفون بالنسبة له هو حدث إستراتيجي فائق الأهمية وغايته تخليد حكمه، وينبغي أن ندرك أن حكم حماس يعني عدم عودة سكان الجنوب لبيوتهم، وأن حماس ستعود إلى تعزيز قوتها. ووقف الحرب يعني أن حزب الله في الشمال سيدرك أنه بالإمكان أن يفعل بنا ما فعلته حماس لنا، وقدراته أكبر."

وتابع سموتريتش أن "السنوار يريد تمزيق المجتمع الإسرائيلي. وهو خرج في 7 أكتوبر إلى المجزرة متوقعا أن ينضم حزب الله وهرب يهودا والسامرة (الضفة الغربية). ونحن لسنا في حرب تناسبية، وينبغي أن ننتصر، والسنوار بحاجة للبقاء فقط. لذلك، في تقديري لن تكون صفقة. ولا أريد إيهام العائلات."

وشارك سمونريتش، مطلع الأسبوع الحالي، في مؤتمر دعا إلى إعادة المستوطنات إلى قطاع غزة. وقال إنه "لست نادما". وأضاف أن ""هناك من يدفعنا بقوة للانشغال بـ'اليوم التالي'. وأنا عارضت هذا طوال شهور، وقلت إن هذا سيؤدي لخلافات، قسم سيريد سلطة فلسطينية كهذه أو تلك، وهذا بنظري خطر وجودي على دولة إسرائيل، والقسم الآخر يدرك أنه ينبغي البقاء هناك طوال سنين ومن دون استيطان لا يوجد أمن."

* * *

تقرير: إسرائيل تعهدت لمصر بإخلاء النازحين من رفح مقابل "تأثير معين" بفيلادلفيا

إخلاء النازحين في رفح سيكون بعودتهم إلى شمال القطاع أو إلى خانيونس. ودولة عربية في الخليج ستمول إقامة حائط تحت الأرض ضد أنفاق تمتد من قطاع غزة إلى مصر، و"تأثير معين" لإسرائيل في محور فيلادلفيا بنصب وسائل تكنولوجية

تقترب إسرائيل ومصر من التوصل لاتفاق أمني، يقضي بإخلاء النازحين من رفح، وعددهم حوالي مليون فلسطيني، ونقلهم إلى منطقة أخرى في قطاع غزة، مقابل "تأثير معين" لإسرائيل في محور فيلادلفيا، حسبما نقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي اليوم، الخميس، عن مسؤولين أمنيين إسرائيليين. ويأتي ذلك بعد محادثات بين مسؤولين أمنيين مصريين وإسرائيليين، في الأسابيع الأخيرة. وتعتبر إسرائيل أن اتفاقا حول محور فيلادلفيا، الفاصل بين قطاع غزة ومصر، "قضية حساسة" و"خطوة بالغة الأهمية". وحسب الإذاعة فإن إسرائيل ليست معنية بالعمل من دون "التنسيق الهام" مقابل الجانب المصري.

وأضافت الإذاعة أن إسرائيل تعهدت أمام مصر بأنها "لن تعمل (عسكريا) في منطقة رفح، قبل أن تسمح للسكان (النازحين) المتواجدين هناك بالخروج من هذه المنطقة، وذلك من أجل خفض مخاطر نزوح موجات لاجئين فلسطينيين من غزة إلى الأراضي المصرية، وهو التخوف المركزي لدى مصر."

ولم تقرر إسرائيل حتى الآن بشأن المنطقة التي سينقل إليها النازحين المتواجدين في منطقة رفح. وذكرت الإذاعة أن ثمة إمكانيتين، وهما عودة النازحين إلى شمال القطاع، وفي هذه الحالة ينبغي أن يصادق المستوى السياسي الإسرائيلي على ذلك، أو نقلهم إلى منطقة خانيونس "بعد أن ينهي الجيش الإسرائيلي عملياته هناك.

وفيما يتعلق بمحور فيلادلفيا، قالت الإذاعة أنه سيكون لإسرائيل "تأثير معين" على ما يجري على طول المحور، من دون تواجد قوات إسرائيلية، وإنما قد يكون ذلك من خلال وسائل تكنولوجية يتم نصبها على طول المحور.

وأضافت الإذاعة أن دولة عربية في الخليج ستمول إقامة حائط تحت الأرض في هذه المنطقة ضد أنفاق تمتد من قطاع غزة إلى مصر. وعبرت هذه الدولة الخليجية، التي يُمنع ذكر اسمها، عن موافقتها على تمويل إقامة هذا الحائط، شريطة أن تكون

هناك موافقة مصرية على جميع هذه الأمور، أي إجلاء النازحين وسيطرة إسرائيلية معينة على محور فيلادلفيا وبناء الحائط تحت الأرض.

* * *

نتنياهو لسفراء لدى الأمم المتحدة: حان الوقت لإنهاء مهمة أونروا

ضمن حملته التحريضية التي تستهدف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التي تصاعدت في ظل الحرب على غزة، نتنياهو يهاجم أونروا ويكرر مزاعم حول مشاركة موظفيها في عملية السابع من أكتوبر ويطالب الأمم المتحدة بحلها.

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أمس الأربعاء، إن "الوقت قد حان لكي يفهم المجتمع الدولي والأمم المتحدة نفسها أن مهمة الأونروا يجب أن تنتهي"، وذلك في اجتماع جمعه مع وفد يضم سفراء دول أجنبية لدى الأمم المتحدة، معتبرا أن "هناك وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات دولة أخرى، يجب أن تحل محل أونروا."

يأتي ذلك في إطار الحملة الإسرائيلية المتواصلة من أعوام وتصاعدت في ظل الحرب المتواصلة على قطاع غزة المحاصر من 117 يوما، ضد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) التابعة للأمم المتحدة، في محاولة لتصفية ملف اللاجئين الفلسطينيين، عبر محاربة الوكالة التي تأسست في كانون الأول/ ديسمبر 1949، لتقديم المساعدات للاجئين.

وجاءت تصريحات نتنياهو خلال اجتماعه مع سفراء الدول الغربية الداعمة لإسرائيل في الأمم المتحدة والمحافل الدولية، والتي تشمل الدول: مالطا، وبلغاريا، والتشيك، والمجر، ورومانيا، وأوكرانيا، وسلوفينيا وسيراليون، في مكتب رئيس الحكومة في القدس، بحضور سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة، غلعاد إردان.

وفي إطار هجومه المتواصل على الأمم المتحدة، قال نتنياهو إن "الأمم المتحدة ليست منظمة متميزة عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع إسرائيل، فهي غالبا ما تكون منحازة إلى حد لا يصدق. لديها مجلس لحقوق الإنسان، إذا جاز التعبير، يخصص جزءا كبيرا من قراراته ضد إسرائيل ولم يصدر قرارا واحدا ضد إيران واليمن أو غيرها من الأماكن التي فيها قسوة وعدوان."

وتابع "لا أقصد أن المطلوب منهم هو إدانة هذه الدول وإدانتنا، لأن إسرائيل تخوض حرب الحضارة ضد البربرية، ولأنها ترد على هجمات وحشية تنفذ دون استفزاز من جانبنا، ولأنها تفعل ذلك بأكبر جهد كرسه أي جيش على الإطلاق لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين قدر الإمكان، بينما نقاتل ضد عدو يرتكب جريمة حرب مزدوجة."

وكرر نتنياهو المزاعم الإسرائيلية التي لم تقدم سلطات الاحتلال أي دليل على حدوثها خلال هجوم السابع من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي بما يشمل "ذبح واغتصاب النساء والرجال، وقطع رؤوسهم بعد اغتصابهم، وحرق الأطفال وهم ما زالوا على قيد الحياة، والعديد من الفظائع الأخرى، التي لم نرى مثل هذه الأشياء تمارس ضد اليهود إلا في المحرقة."

وفي دليل على أن الحملة الإسرائيلية المتصاعدة ضد الأونروا جاءت في أعقاب قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي، قال نتنياهو "كانت لدى جنوب أفريقيا الجرأة لرفع هذا الأمر إلى محكمة العدل الدولية واتهامنا بارتكاب جريمة إبادة جماعية.

والأفظع من ذلك أن العديد من الاتهامات الباطلة التي لا أساس لها من الصحة والتي اتهمنا بها في لاهاي، قدمها موظفو الأونروا، وفي الأسابيع القليلة الماضية اكتشفنا أن موظفي الأونروا شاركوا في المجزرة"، وفقا لتعبيره.

وأضاف "لقد حان الوقت لكي يفهم المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن مهمة الأونروا يجب أن تنتهي. الوكالة تعمل على إدامة نفسها. إنها تسعى إلى الحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين. يجب علينا استبدالها بوكالات الأمم المتحدة الأخرى ومنظمات إغاثة أخرى، إذا أردنا حل مشكلة غزة كما نخطط للقيام بذلك.

وتابع "هناك وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، هناك وكالات أخرى في العالم يجب أن تحل محل أونروا". وادعى أن "حماس اخترقت أونروا، المنظمة تعمل في خدمة حماس، في مدارسها وفي أماكن أخرى، أقول هذا بحزن شديد، لأننا كنا نرغب في هيئة موضوعية ومفيدة لتقديم المساعدة، نحن بحاجة لمثل هذه الهيئة اليوم في غزة، أونروا ليست هذه الهيئة. ويجب أن يتم استبداله بمنظمة أو منظمات تتولى المهمة."

غوتيريش: الأونروا هي "العمود الفقري" للجهود الإنسانية في غزة

من جانبه، أكد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، اليوم، أن وكالة أونروا هي "العمود الفقري لجميع الجهود الإنسانية في غزة"، وناشد جميع الدول "ضمان استمرارية عمل الأونروا المنقذ للحياة"، بعدما علّقت عدة دول تمويل الوكالة إثر اتهام إسرائيل 12 من موظفيها بالضلوع في هجمات السابع من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي.

وقال غوتيريش للجنة تابعة للأمم المتحدة تعنى بحقوق الفلسطينيين "التقيت بالأمس مع مانحين للإصغاء إلى مخاوفهم وتحديد الخطوات التي نقوم بها للتعامل معها.. الأونروا هي العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في غزة بأكملها"، فيما أكدت وكالات أممية أن تعليق تمويل الأونروا "أمر خطير وقد يؤدي إلى انهيار النظام الإنساني في غزة."

وشدد غوتيريش على أن "المنظومة الإنسانية في غزة تتداعى". وأضاف "أنا قلق بشدة إزاء الظروف غير الإنسانية التي يعيشها 2.2 مليون شخص في غزة في ظل كفاحهم من أجل البقاء على قيد الحياة دون أي مقومات أساسية."

وفي أعقاب المزاعم الإسرائيلية، قررت 18 دولة والاتحاد الأوروبي تعليق تمويل أونروا، وتشمل هذه الدول: الولايات المتحدة وكندا وأستراليا واليابان وإيطاليا وبريطانيا وفنلندا وألمانيا وهولندا وفرنسا وسويسرا والنمسا والسويد ونيوزيلاند وأيسلندا ورومانيا وإستونيا والسويد بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي.

* * *

نتنياهو يجترّ لاءاته الثلاث.. طمأنةً لشركائه المتشددين أم استدراجاً لـ"لا" من "حماس"؟

ترجمة: وكالة سما الإخبارية الفلسطينية

في ساعة متأخرة من الليل الفائت، عاد رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو لتكرار لاءاته الثلاث، ليقول إن إسرائيل تعمل على إعادة المحتجزين، ولكن ليس بكل ثمن، وإن لديه خطوطاً حمراء.

وللمرة الثالثة في غضون 48 ساعة، وفيما تتدارس "حماس" الصفقة المقترحة، قال نتنياهو إن إسرائيل لن "تفرج عن آلاف المخربين، ولن تسحب جيشها من غزة، وإنها ماضية في تحقيق أهدافها الثلاثة؛ إسقاط نظام "حماس"، استعادة المخطوفين، والتثبّت من عدم نشوء تهديد جديد على إسرائيل من داخل قطاع غزة".

ورداً على سؤال صحفي عن الدافع لتكرار هذه اللاءات، قال مكتب نتنياهو للإذاعة العبرية، هذا اليوم، "إنها الحاجة لتفنيد شائعات كثيرة تتكرر، في الساعات الأخيرة، حول صفقة تبادل غير مقبولة على إسرائيل".

يبدو أن الحاجة لاجترار اللاءات الثلاث تدلل على قوة الضغوط داخل ائتلافه من قبل جهات تعارض صفقة تبادل وهدنة طويلة، وتهدد بإسقاطه، كما تجلى بشكل مباشر في كتابات وتصريحات وزراء متشددين، في الأيام الأخيرة.

ومن غير المستبعد أيضاً أن نتنياهو، كوزرائه المتشدّدين، يرفض وقف الحرب قبل تحقيق أهدافها، ويرغب بإطالتها ليمدّ بعمر حكومته، حتى بثمن موت كل المحتجزين (الذين بات مصيرهم على "كف عفريت")، واستنزاف الاقتصاد الإسرائيلي.

ولذا يخشى قبول "حماس" مسودة الصفقة المقترحة، ما يؤدي، عندئذ، لحشره في الزاوية، وإحراجه أمام الداخل والخارج. ولذلك ربما يسعى نتنياهو، في هذه اللاءات المعلنة المتتالية، في الوقت الذي تقوم فيه "حماس" بمعاينة ودراسة الصفقة المعروضة، إلى دفعها لرفضها بعدما يفرغها من قيمتها، ويجعل مواصلة التباحث فيها نوعاً من العبثية، وعندها سيلجأ لإلقاء الكرة في الملعب الفلسطيني.

ويعفيه رفض "حماس" من خيارين حلوهما مرّ: إنْ قبلَ الصفقة، هو الآخر، سيفقد ائتلافه، وسيسقط من سدّة الحكم. وإنْ رفَضَها سيتعرض لضغوط داخلية وخارجية تتهمه بالكذب وإفشال مساعي التوصل لصفقة واستعادة المحتجزين الإسرائيليين، وهذا سيضع غانتس وآيزنكوت (اللذين انضمّا للائتلاف دعماً للمجهود الحربي، ولفترة مؤقتة) أيضاً في الزاوية، ويضطرهما للخروج من الحكومة، وهذا من شأنه تأجيج حالة الغضب لدى أوساط إسرائيلية واسعة، لا عائلات المحتجزين فحسب، لا تثق أصلاً بنتنياهو وبحكومته، ولا ترى أنها مؤهلة لإدارة شؤون حرب ولا سلام.

قلق إسرائيلي

وعلى خلفية كل ذلك، تنقل صحيفة "هآرتس" عن مصادر متداخلة في المفاوضات السرية خوفها من أن نتنياهو يحاول دفع "حماس" لرفض الصفقة: "فوجئنا من الخط الهجومي المعارض المعلن حيال صفقة تزامناً مع دراسة "حماس" للمقترح".

واقتبست الإذاعة العبرية العامة، صباح اليوم الخميس، ذات "المصادر المتداخلة في مداولات الصفقة" قولها إنها تخشى أن نتنياهو، في هذه التصريحات السلبية، يسعى لتشجيع "حماس" للانضمام للاءاته الثلاث، لحسابات واعتبارات سياسية داخلية. ومع ذلك، ورغم أن نتنياهو مختال، وما زال يعتقد أنه "ساحر"، وقادر على المناورة، والتغرير بكل العالم، يبدو أن هامش مناورته يصغر، وسيجد نفسه أمام لحظة الحقيقة مضطراً لقبول صفقة بدون خطوط حمر تعجيزية، أو التعرّض لاحتجاجات واسعة في الشارع الإسرائيلي.

من المرجح أن تدور الدوائر على نتنياهو عند اجتماع عوامل داخلية وخارجية: رغم دعمها السخي، باتت الولايات المتحدة في حالة حرج متزايد، وصبر الإدارة الأمريكية يقصر، خاصة أن لديها مشاغل وتحديات داخلية وخارجية كثيرة، عدا الحرب على غزة التي باتت تضر مصالحها بشكل مباشر من اليمن إلى سوريا. يضاف لذلك تزايد انتقادات دولية، واحتمال قيام "محكمة العدل الدولية" برفع بطاقة صفراء ثانية أمام إسرائيل التي تقاد من قبل وزراء يؤيدون الترانسفير علانية، ودون اكتراث للقانون الدولي والعالم كله.

قولوا نعم لفلسطين

حتى وإن بدت محاولة امتصاص غضب، تبقى التصريحات الأمريكية والبريطانية الرسمية، منذ أمس، دليلاً على تراجع صبرهما مقابل التعنت والتكبر الإسرائيلي، فقد قال وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون إن بريطانيا تدرس الاعتراف بفلسطين كجزء من دفع مساعي التسوية الدولتين. واليوم تفيد تسريبات أن وزارة الخارجية الأمريكية تدرس إمكانية الاعتراف بالدولة الفلسطينية كجزء من رؤيتها لليوم التالي للحرب على غزة، وفق ما يكشف عنه موقع "والا" العبري.

تحت عنوان "قولوا نعم لفلسطين"، اعتبرت صحيفة "هآرتس"، في افتتاحيتها، أن تصريح كاميرون هام، مرجحة أن أمريكا وبريطانيا تدركان عدم إمكانية التراجع للخلف في موضوع الصراع، وأن طرفي الصراع بحاجة لدفعة دولية للتغلب على معارضة تسوية الدولتين. وتخلص "هآرتس" للقول إن رفض نتنياهو قد تفجّر في وجوهنا في السابع من أكتوبر، وإنه هو وحكومته المتطرفة لا يبدون أي إشارة إلى أنهم استخلصوا الدرس. وتتابع: "لذلك فإن الاعتراف بدولة فلسطينية بدون مفاوضات هي حاجة الساعة. يبقى الأمل أن تنضم دول صديقة أخرى لبريطانيا، وعلى رأسها الولايات المتحدة".

العنجهية عادت

ويواصل المعلق السياسي في الصحيفة جدعون ليفي، المعارض للحرب على غزة، التحذير من العمى والعنجهية واتهام العالم.

في مقاله اليوم تحت عنوان "عادت العنجهية" يستذكر ليفي أن إسرائيل بعد 1973 خفضت رأسها بتواضع، وصاغت ذاتها من جديد، أصيبت الدولة بالصدمة، ودخلت في حزن. منبهاً أن العنجهية والعجرفة التي سادت إسرائيل بعد حرب 1967 تبخّرت، ومعها طقوس عبادة الأصنام العسكرية- الجيش.

ويضيف، بما يرتبط بالحرب وما بعدها: "هذا التعجرف خطير، لأنه يدفعنا نحو الكارثة القادمة: مواصلتنا الكذب على أنفسنا، ومواصلة الاعتقاد أننا مضطرون للعيش على حد السيف بنجاح، وأننا نحن المحقّون، والأقوى أكثر من كل العالم".

التئام المؤثرات

هذا من شأنه أن يقترن بمؤثرات داخلية، منها احتمال استمرار الاستنزاف، ومقتل جنود الاحتلال وقسم من المحتجزين داخل قطاع غزة، دون تحديد ملامح اليوم التالي للحرب، بخلاف الرغبة الكبيرة للمؤسسة الأمنية والجيش، وبالتزامن تفاقم الأزمة الاقتصادية. هذا كله يعني أن نتنياهو لن يقوى على مواصلة خلط الحسابات والاستخفاف بالآخرين في الداخل والخارج، خاصة إن بقيت المقاومة قادرة على مواصلة القتال الفعال، وجرت رياح غزة بما لا تشتهيه سفنه.

نتنياهو مهما ناور وخادع وخلط في الاعتبارات، مهما خطّطَ وسار على خيط الحذر الرفيع، سيحشر في الزاوية عندما تجتمع ضغوط الداخل والخارج، ويستمرّ النزيف العسكري في غزة وفي الجليل، وكذلك النزيف الاقتصادي.

ورسم الكاريكاتير المنشور في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، اليوم، يعكس هذا الاتجاه، ففيه يظهر نتنياهو "الساحر" يسير على حبل مرتفع، وفي فمه ملعقة صغيرة تحمل بيضة كتب عليها "صفقة" بدلاً من عصا تكفل الحفاظ على توازنه.

* * *

هآرتس: الجيش الإسرائيلي تعمد حرق مئات المنازل داخل قطاع غزة انتقاماً..

كشفت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، الأربعاء 31 يناير/كانون الثاني 2024، عن تعمُّد جيش الاحتلال الإسرائيلي حرق المئات من المنازل داخل قطاع غزة بكل ما فيها من ممتلكات، ونقلت عن ضباط من جيش الاحتلال تأكيدهم أن إحراق البيوت تحول إلى "وسيلة تدميرية شائعة."

وأكدت الصحيفة الإسرائيلية نقلاً عن 3 ضباط يشاركون في قيادة العدوان الإسرائيلي على القطاع: "عمليات الحرق تمَّت بأوامر ضباط ميدانيين ودون الحصول على الموافقات القضائية اللازمة."كما أضافت أن "بعض عمليات الإحراق كانت انتقاماً من الجنود لمقتل زملائهم في الوحدة نفسها."

وبحسب تقرير هآرتس، فإن ثلاثة ضباط يقودون الهجوم البري على قطاع غزة، أكدوا أن إشعال النار في المنازل أصبح أحد مسارات العمليات على الأرض، وفي بعض الحالات قام الجنود بحرق منازل كانوا يقيمون فيها أثناء عملياتهم على الأرض. في إحدى الحالات، كانت كتيبة في الجيش على وشك إنهاء "نشاطها" في أحد مراكز القتال في قطاع غزة، حينها أصدر أحد قادة الكتيبة أوامره للجنود: "أخرجوا أغراضكم من المنزل، وجهزوه للاشتعال."

وأشار التقرير أن جنودًا شاركوا في العدوان على قطاع غزة نشروا مؤخرًا روايات عن حرق منازل، بعضها كان بغرض الانتقام لمقتل جنود زملاء لهم، وأحيانًا بدافع الانتقام من عملية طوفان الأقصى يوم السابع من أكتوبر. وبيّن، أن في إحدى الحالات، ترك جنودٌ قبل مغادرتهم أحد المنازل رسالة لزملائهم الذين سيحلون بعدهم، قالوا فيها: "لم نحرق المنزل حتى تتمكنوا من الاستمتاع به، عندما تغادرون، ستعرفون ما عليكم فعله."

وأكد تقرير هآرتس أن عمليات الحرق هذه تستهدف منازل مدنيين لا صلة لهم بفصائل المقاومة ولا بعملية طوفان الأقصى، وعمليات الحرق هذه ليست جزءًا من عمليات التدمير التي لا يخفي الجيش أنه يقوم بها منذ مرحلة مبكرة من الحرب، بزعم أنه تعود لنشطاء حماس وأشخاص شاركوا في اقتحام مستوطنات غلاف غزة يوم السابع من أكتوبر، أو بادعاء أن هذه المنازل هي بنية تحتية لحركة حماس، أو تتواجد بالقرب منها بنية تحتية لحماس.

وقالت "هآرتس"، إن الولايات المتحدة طلبت مؤخرًا من إسرائيل وقف هدم المباني العامة في قطاع غزة، مثل المدارس والعيادات، لأن ذلك سيضر بسكان غزة الذين يسعون للعودة إلى منازلهم بعد الحرب، مدعية أن إسرائيل قبلت الطلب

الأمريكي، وتم تقليص نطاق تدمير المنازل المهجورة، ليس بسبب الطلب الأمريكي فقط، بل أيضًا لأن القوات العاملة في قطاع غزة أدركت أن عمليات التدمير هذه تحتاج وقتًا وموارد، وتعرض الجنود المشاركين في هذه الأنشطة للخطر.

ومن بين أبرز الأبنية العامة التي أحرقها أو دمرها جيش الاحتلال: جامعة فلسطين، ومدرسة خليفة التابعة لوكالة الغوث "أونروا"، وجامعة الأزهر، ومربعات سكنية كاملة في شمال قطاع غزة ووسطه وجنوبه.كما دمّر جيش الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 200 موقعٍ أثريٍ وتراثيٍ من أصل 325 موقعًا مسجّلًا في قطاع غزة.

وتلقى جيش الاحتلال ضربة موجعة أثناء إحدى عمليات التدمير، في مخيم المغازي، حيث هاجمت كتائب القسام القوات بعد تجهيز مبنيين لتفجيرهما، ما أدى لمقتل 21 جنديًا وضابطًا على الأقل وإصابة العشرات، وفق الإعلان الرسمي الإسرائيلي.

وبحسب تحليل صور الأقمار الصناعية التي نشرتها هيئة الإذاعة البريطانية، فقد تضرر ما بين 144 ألف إلى 177 ألف مبنى في قطاع غزة منذ بداية العدوان حتى الأسبوع الحالي. بينما أفاد تحقيقٌ لصحيفة واشنطن بوست، أن 350 مدرسة و170 مسجدًا وكنيسة في قطاع غزة قام جيش الاحتلال بتدميرها حتى موعد نشر التحقيق خلال الشهر الماضي.

وأفاد تقرير هآرتس، أن الدمار الواسع الذي أحدثه جيش الاحتلال في غزة أدى لمناقشات في الأوساط الأكاديمية حول إمكانية إلقاء اللوم على إسرائيل لتدميرها "البيئة المعيشية لسكان غزة". وأوضحت، أن هذا المصطلح يشير إلى التدمير المرتكب كعقبات ضد السكان، بطريقة لا تسمح باستعادة وإعادة توطين بيئة سكنية.

* * *

يتجنب حصار باب المندب.. خط إمداد بري يمر بالإمارات والسعودية والأردن وصولاً لـ"إسرائيل" (فيديو)

ترجمة: موقع عربي21

كانت الأردن قد نفت وجود ممر بري لنقل البضائع إلى دولة الاحتلال- موقع والا

قال مذيع القناة 13 العبرية، إنه "لأول مرة وتحت غطاء من السرية، يتم افتتاح خط تجاري جديد، يلتف حول الحوثيين"، عن طريق السعودية إلى دولة الاحتلال، ويعمل بأقصى طاقته. وقام مراسل القناة، أمير شوعان، بزيارة المكان، حيث كشف عن الممر البري الذي أنشئ من الخليج العربي، مرورا بالسعودية والأردن ونهاية في دولة الاحتلال، بواسطة الشاحنات.
وذكر المراسل في تقريره، أنه في الأسابيع الأخيرة، ومن وراء الحوثيين، بدأت تجربة لنقل البضائع عبر الممر البري وليس عبر البحر، مبينا أن شكل المكان يعتبر الأكثر سرية. وأشار إلى أن الشاحنات القادمة من الخليج عن طريق السعودية تصل إلى معبر الأردن، في مسار التفافي حول الحوثيين كما وصفه المراسل شوعان. وأظهرت مقاطع الفيديو التي وثقها المراسل عبر طائرة مسيرة طابورا من الشاحنات في الطريق إلى دولة الاحتلال.
وحول كيفية النقل، ذكر أن السفن التجارية تصل إلى الخليج العربي، ومن هناك تنقل البضائع عبر الشاحنات الخارجة من دبي، ثم تمر عبر السعودية والأردن، لتصل عبر المعبر الأردني إلى دولة الاحتلال.
وحين تمكن مراسل القناة من أخذ تصريح خاص، تحدث إلى أحد سائقي الشاحنات وقال له: من أين أتيت؟، فرد عليه: من

إربد.. ثم سأله مرة أخرى: ماذا لديك بالداخل، ورد عليه: فلفل، وأدوات حديد.. وحينما سأله المراسل عن الحرب في فلسطين، قال ليس لدي رأي. ولفت إلى أن الجنود الأردنيين بدأوا بالتوتر بعد أن عبر كادر القناة الحدود. وتمكن المراسل من التحدث مع سائق في الجهة الأردنية، وسأله من أين أتى وماذا يحمل في الشاحنة؟، فأجابه السائق "جهاد"، كما قال اسمه بأنه قادم من دبي ويحمل أدوات كهربائية.

وذكر المراسل أن شكل الشاحنات، مع لوحات إماراتية في الأراضي المحتلة من قبل الاحتلال، "تنفيذ للاتفاقيات الإبراهيمية." وبعد وصول الشاحنات إلى داخل دولة الاحتلال، يقومون بتفريغها، ثم يتسلمها سائقون إسرائيليون ليوزّعوها في أرجاء المستوطنات. وأوضح أن براميل تحوي التمر وصلت إلى "إسرائيل" عن طريق هذا الممر البري، منذ خمسة أيام، ومن بين المواد مكانس صينية، مبينا أن هذه العملية تقصر الوقت أيضا.

في كانون الأول/ ديسمبر 2023، أعلنت عمّان نفيها القاطع لأي أنباء تتحدث عن جسر بري بين دبي والسعودية مرورا بالأردن مخصص لنقل البضائع إلى دولة الاحتلال.

جاء ذلك بعد أن أعلنت مصادر إعلام عبرية بينها موقع والا العبري، تشغيل جسر بري من موانئ دبي بديلا للرحلات عبر البحر الأحمر، عبر المملكة العربية السعودية والأردن لاستيراد وتصدير المنتجات الغذائية لدولة الاحتلال.

وزعم موقع "والا" الإسرائيلي السبت، أن الشحنات الغذائية الطازجة المقبلة من الإمارات، "جرى نقلها عبر الجسر البري الجديد البديل من البحر الأحمر"، موضحاً أنّ النقل تمّ عبر موانئ دبي مروراً بالسعودية والأردن إلى تل أبيب، وهو ما نفاه الأردن لاحقا. وأشار الموقع إلى أنّ تجربة الجسر البري من موانئ دبي إلى "إسرائيل" تمّت بنجاح وقد جرى نقل 10 شاحنات عبرها، لافتاً إلى أنّ المسافة التي قطعتها الشاحنات تبلغ نحو 2000 كيلومتر، وفي مدة قُدّرت بيومين وبضع ساعات .

يأتي ذلك في الوقت الذي يطبق فيه حصار خانق على أهالي غزة، عن طريق معبر رفح مع مصر، إذ تمنع قوات الاحتلال عبور شاحنات الإغاثة، التي تدخل على دفعات بكميات شحيحة لا تكفي لسد رمق القطاع الذي نزح أكثر من 80% منه داخليا .

* * *